المركز الجامعي أحمد ابن يحي الونشريسي -تسمسيلت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من ظاهرة البطالة

## دراسة حالة فرع ولاية تيسمسيلت خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2017

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

**تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف.**

**إعداد الطالب:** كبان بوزيان

**الأستاذ المشرف:** بن سالم محمد عبد الرؤوف

أعضاء لجنة المناقشة

| الصفة | الرتبة العلمية | الاسم واللقب |
|---|---|---|
| رئيسا | أستاذ محاضر. أ | محي الدين محمود اعمر |
| مشرفا و مقررا | أستاذ محاضر.أ | سالم محمد عبد الرؤوف |
| ممتحنا | أستاذ محاضر.أ | بن غالية فؤاد |

**السنة الجامعية:** 2018 /2019

# الإهداء

نهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين وكل الأهل والأصدقاء وإلى كل من

ساهم في إنجازه من بعيد أو قريب.

# تشكرات

نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر

إلى الأستاذ الفاضل بن سالم محمد عبد الرؤوف، إلى عمال الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تسمسيلت وعمال مديرية التشغيل

على تقديمهم يد العون وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب على

إنجازه.

**الملخص**

في إطار سياسة الدولة للحد من ظاهرة البطالة وتشجيع الاستثمار، قامت الجزائر بعدة تدابير و استراتيجيات فاستحدثت لهذا الغرض عدة أجهزة و هيئات انشئت خصيصا لاحتواء الفئة الشبانية خاصة لأنها تشكل الشريحة الكبرى في المجتمع الجزائري سواء كان ذلك من خريجي الجامعات و معاهد التكوين أو من هم بدون مستوى. من بين هذه الأجهزة نذكر ما اصطلح على تسميتها بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. هاته الاخيرة أوكلت اليها مهمة دعم و مرافقة الشباب أصحاب المشاريع لاستحداث مؤسسات صغيرة و خلق مناصب شغل، وبالتالي المساهمة في التخفيض من نسبة البطالة و إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني. وعليه نسعى من خلال موضوع بحثنا هذا الى تسليط الضوء على مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من مشكلة البطالة في ولاية تسمسيلت التي أخذناها كعينة فقط.

**الكلمات المفتاحية:** البطالة، الاستثمار، الدعم، الشغل، الشباب ، الاقتصاد، المؤسسات، المشاريع.

**Résumé :**

Dans le cadre de la politique de l'état pour réduire le taux de chômage et favoriser l'investissement, l'Algérie a pris plusieurs mesures et stratégies élaborées à cette fin. En effet, plusieurs organismes et instances qui ont été créées spécifiquement pour contenir les jeunes chômeurs, car ils constituent la majorité dans la société algérienne dont des universitaires et des diplômés issus des instituts de formation professionnels. Parmi ces dispositifs, on peut citer l'Agence National pour le Soutien à l'Emploi des Jeunes ( ANSEJ). Cette agence a pour mission de soutenir, de conseiller et d'accompagner les jeunes promoteurs dans le cadre de la mise en œuvre de leurs projets et créer des emplois, contribuant ainsi à réduire le chômage et donner un coup de pouce à l'économie nationale. Ainsi, nous cherchons à travers ce thème de recherche pour mettre en évidence la contribution de l'ANSEJ à la réduction du taux de chômage dans la wilaya de Tissemsilt.

**Mots clés** : Chômage, investissement, soutien, emploi, jeunes, économie, entreprises, projets.

الفهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | II |
| تشكرات | III |
| الفهرس | IV |
| الملخص | VI |
| قائمة الاشكال والجداول | VIII |
| قائمة الأشكال | IX |
| قائمة الجداول | X |
| قائمة الملاحق | XI |
| قائمة الاختصارات و الرموز | XII |
| المقدمة | أ – د |
| الفصل الاول: عموميات حول البطالة، تشخيصها و استراتيجيات مواجهتها | 01 |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول: ماهية البطالة | 03 |
| المطلب الاول: مفهوم البطالة وقياسها | 03 |
| المطلب الثاني: أنواع البطالة. | 08 |
| المطلب الثالث: اسباب البطالة | 12 |
| المبحث الثاني: تشخيص البطالة | 15 |
| المطلب الأول: نماذج التامين ضد البطالة | 15 |
| المطلب الثاني: الآثار السلبية للبطالة | 17 |
| المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة البطالة | 19 |
| المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر | 21 |
| المطلب الاول: وضعية التشغيل في الجزائر من 1966 إلى 2018 | 21 |
| المطلب الثاني: آليات تطوير الشغل في الجزائر | 22 |
| المطلب الثالث: آثار سياسة الاصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل في الجزائر | 24 |
| خلاصة الفصل | 35 |
| الفصل الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب | 36 |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب | 37 |
| المطلب الاول: نشأة الوكالة، مهامها وأهدافها | 38 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب | 40 |
| المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان اخطار القروض | 45 |
| المبحث الثاني: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة | 48 |
| المطلب الأول: خطوات إنشاء مؤسسة مصغرة | 48 |
| المطلب الثاني: صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة | 50 |
| المطلب الثالث: مراحل المرافقة وتكوين الشباب | 55 |
| المبحث الثالث: دراسة جدوى المشاريع الممولة من قبل الوكالة و تقييمها | 58 |
| المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى للمشاريع، أهميتها و أهدافها | 58 |
| المطلب الثاني: خصائص ومراحل دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية | 60 |
| المطلب الثالث: نموذج دليل لدراسة مشروع اقتصادي | 66 |
| خلاصة الفصل | 69 |
| الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تسمسيلت | 70 |
| تمهيد | 71 |
| المبحث الأول: لمحة عن البطالة والتشغيل في ولاية تسمسيلت | 72 |
| المطلب الأول: وضعية البطالة والتشغيل بالولاية | 72 |
| المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع تسمسيلت- | 75 |
| المطلب الثالث: دراسة وضعية الملفات المودعة لإنشاء مؤسسات صغيرة | 77 |
| المبحث الثاني: حصيلة نشاط الوكالة بولاية تسمسيلت من 2007 الى 2017 | 82 |
| المطلب الأول: نشاطات خاصة بالتعريف بالوكالة، الاعلام والتوجيه | 82 |
| المطلب الثاني: التكوين في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت | 89 |
| المطلب الثالث: دور الوكالة في الحد من ظاهرة البطالة بتسمسيلت | 93 |
| خلاصة الفصل | 102 |
| الخاتمة | 103 |
| قائمة المراجع | 108 |
| الملاحق | 111 |

# قائمة الأشكال و الجداول

## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة | 55 |
| 2-2 | مراحل توسيع مؤسسة مصغرة | 57 |
| 3-2 | شكل عام لدراسة الجدوى للمشروعات | 62 |
| 1-3 | مؤشرات التشغيل(1) | 74 |
| 2-3 | مؤشرات التشغيل(2) | 75 |
| 3-3 | الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع تسمسيلت- | 76 |
| 4-3 | عدد الملفات المودعة من 2007 حتى 2017 | 77 |
| 5-3 | دراسة الملفات المودعة من 2010 حتى 2018 | 79 |
| 6-3 | مناصب العمل المحدثة في جميع القطاعات | 81 |
| 7-3 | عدد دورات التكوين والمستفيدين منه | 84 |
| 8-3 | نسبة تحصيل ديون القرض الغير مكافئ الممنوح من طرف الوكالة | 86 |
| 9-3 | الملفات المودعة و الممولة حسب القطاعات من 2007 حتى 2017 | 87 |
| 10-3 | مجموع عدد الملفات الممولة في كل القطاعات | 89 |
| 11-3 | الملفات المودعة و الملفات الممولة من 2007 حتى 2017 | 91 |
| 12-3 | مساهمة الوكالة في الحد من ظاهرة البطالة في تسمسيلت | 92 |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | معدلات البطالة في الجزائر من 1966- 1999 | 22 |
| 2-1 | تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) | 22 |
| 3-1 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) | 22 |
| 4-1 | تطور توفير فرص العمل حسب قطاعات النشاط | 24 |
| 1-2 | الهيكل المالي للتمويل الثلاثي | 51 |
| 2-2 | الهيكل المالي للتمويل الثنائي | 52 |
| 3-2 | الهيكل المالي للتمويل الذاتي | 52 |
| 4-2 | أهم مراحل دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية | 69 |
| 1-3 | مؤشرات التشغيل من 2008 الى 2017 | 73 |
| 2-3 | عدد الملفات المودعة | 77 |
| 3-3 | دراسة الملفات المودعة(المعطيات من 2010 الى 2018) | 78 |
| 4-3 | توزيع ملفات الشباب:قطاع الصناعة | 79 |
| 5-3 | توزيع ملفات الشباب:قطاع الفلاحة | 80 |
| 6-3 | توزيع ملفات الشباب:قطاع البناء والأشغال العمومية | 80 |
| 7-3 | توزيع ملفات الشباب:قطاع الحرف والخدمات | 80 |
| 8-3 | توزيع ملفات الشباب:كل القطاعات مجتمعة | 81 |
| 9-3 | نشاطات تحسيسية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسمسيلت | 83 |
| 10-3 | اتفاقية ANSEJ مع دار المقاولاتية | 85 |
| 11-3 | عدد الدورات التكوينية لتسيير مؤسسة و عدد المستفيدين منها | 86 |
| 12-3 | نسبة تحصيل ديون القرض الغير مكافئ الممنوح من طرف الوكالة | 88 |
| 13-3 | حصيلة استفادة المؤسسات المنشأة في إطارANSEJ من الصفقات العمومية | 91 |
| 14-3 | الملفات الممولة عن كل قطاع من 2007 الى 2017 | 92 |
| 15-3 | عدد الملفات الممولة حسب كل قطاع من 2007 الى 2017 | 93 |
| 16-3 | الملفات المودعة والملفات الممولة من 2007 الى 2017 | 95 |
| 17-3 | مساهمة ANSEJ في الحد من ظاهرة البطالة في تسمسيلت | 98 |

قائمة الملاحق

| الرقم | العنوان |
|---|---|
| 1 | دفتر الشروط |
| 2 | قرار منح الامتيازات الضريبية و الاعانات المالية الخاصة بالإنجاز |
| 3 | شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب |
| 4 | محضر زيارة قبل التمويل مرحلة الانشاء |
| 5 | أمر باستخراج صك بنكي |
| 6 | محضر انطلاق النشاط |
| 7 | قرار منح الامتيازات الضريبية و الاعانات المالية الخاصة بالاستغلال |

**قائمة الاختصارات والرموز**

| الاختصار | الدلالة |
|---|---|
| ANSEJ | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب |
| CNAC | الصندوق الوطني للتأمين على البطالة |
| ANGEM | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر |
| AWEM | الوكالة الولائية للتشغيل |

# المقدمة

**توطئـــة:**

يعتبر الاستثمار عنصرا اساسيا في اقتصادات الدول حيث يلعب دورا هاما في مواجهة التحديات الكبرى كالبطالة، الفقر و المديونية...الخ. كما ان توفر الاستثمارات الكافية داخل الدولة يعتبر احد ركائز التنمية الاقتصادية.

في هذا السياق تعتبر الجزائر من بين عديد الدول التي سعت ولا زالت تسعى الى تشجيع الاستثمار من خلال جميع السياسات والمخططات التنموية التي تبنتها او سطرتها منذ الاستقلال الى يومنا هذا حيث انتهجت عدة استراتيجيات للنهوض بالاقتصاد الوطني من الحالة المزرية التي خلفها الاستعمار الى وضعية احسن تتماشى ومتطلبات المجتمع من جهة والارتقاء الى مصاف الدول المتقدمة من جهة اخرى. فسطرت لذلك الغرض عدة برامج كانت تهدف اساسا الى الخروج من حالة التبعية الى اقتصاد يعتمد على خلق الثروة محليا ومن اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج قادر على القضاء على البطالة ، التضخم، والتخلص من المديونية.

ومن بين اهم البرامج التي اعتمدتها الجزائر نخص بالذكر ما كان في بداية الالفية الثالثة ويتجلى ذلك في سياسة الدعم المالي الموجهة خصيصا الى فئة الشباب البطال لمساعدتهم على خلق مؤسسات مصغرة من اجل القضاء على البطالة من جهة والمساهمة في تنشيط الاقتصاد الوطني من جهة اخرى.

ومن اجل ذلك شرعت الدولة الجزائرية في تمويل العديد من البرامج الاستثمارية ابرزها استحداث ما سمي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 وهو موضوع دراستنا في هذه المذكرة. لكن الشيء الذي اثار اهتمامنا ودفعنا الى القيام بهذه الدراسة هو ملاحظتنا للوضعية المزرية التي آل اليها حال العديد من الشباب الذين استفادوا من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: فلا ظروفهم المعيشية تحسنت ولا هم خلقو مناصب شغل ولا هم ساهموا في تمنية الاقتصاد الوطني بل على العكس من ذلك اصبحوا من جديد في بطالة و مديونية خانقة ومنهم حتى من حجزت ممتلكاتهم بصفة نهائية .

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من مشكل البطالة في ولاية تسمسيلت؟**

**الاسئلة الفرعية:**

-ما مدى استجابة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعديد طلبات التمويل في تسمسيلت؟

-هل الآليات التي تعتمدها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قادرة على احداث تغيير على مستوى التشغيل؟

-ما مدى مساهمة الوكالة في الخفض من نسبة البطالة في تسمسيلت خلال الفترة من 2007 الى2017 ؟

**الفرضيات:**

-قد تكون الوكالة استجابت الى حد ما الى طلبات الشباب.

-ربما تكون الآليات المعتمدة مجحفة في حق الشباب الراغب في الاستثمار.

-قد تكون الوكالة ساهمت في الخفض من نسبة البطالة .

**أهمية الموضوع:**

ان دراسة موضوع دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الحد من مشكل البطالة له اهمية كبرى لان مشكل البطالة في حد ذاته يعتبر من المواضيع البالغة الاهمية في الاقتصاد الوطني. لذا نرى انه من الضروري الاهتمام بدراسة كافة جوانبه لمعرفة اسبابه واثاره و ما هي الحلول الممكنة لمعالجته. ولابد ايضا من معرفة مدى سعي الدولة لانتهاج بعض الاستراتيجيات للحد من هذه الظاهرة والوقوف على مدى نجاحها. و بما ان الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي من بين الاستراتيجيات المستحدثة من طرف الدولة الجزائرية لمساعدة الشباب على خلق مؤسسات قادرة على امتصاص نسبة معتبرة من البطالة .

**أهداف الدراسة:**

-ابراز اسباب نشوء وتفاقم ازمة البطالة.

-تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في الحد من هذه الظاهرة في الولاية.

-ابراز الدور الذي لعبته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من ظاهرة البطالة.

**الدراسات السابقة:**

تم الاطلاع على بعض الدراسات الجامعية و الكتب وبعض المجلات و التقارير الصادرة عن هيئات رسمية والتي تناولت موضوع البطالة و استراتيجيات معالجتها، نذكر منها:

كتاب مبادئ الاقتصاد الكلي للدكتور سعد الدين العيسي، كتاب تسعينيات الاقتصاد الجزائري(حديث مع عبد المجيد بوزيدي)، مذكرة ماستر حول دور دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في تخفيض نسبة البطالة و مقال بعنوان: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر للأستاذة راشدة عزيو من جامعة تيارت و ايضا تمت الاستعانة بدراسة جامعية أخرى تحت عنوان ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الاسباب و سبل معالجتها.

**المنهج المتبع:**

سنعتمد في دراستنا هذه على منهجين هما المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمعالجة مثل هده الظواهر الاقتصادية: من جهة لرصد أهم الدراسات، الأبحاث، الكتب، الدوريات التي تمت في مجال دراسة مشكل البطالة ودراسات جدوى المشاريع الاستثمارية و من جهة أخرى دراسة حالة عن طريق رصد النتائج المحققة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مع تحليلها و تفسيرها.

**حدود الدراسة:**

تقتصر حدود الدراسة على عاملين هما: الزمان و المكان.

**الحدود الزمانية:**

لقد تمت دراسة المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من سنة 2007 الى غاية 2017.

**الحدود المكانية:**

اجريت الدراسات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت.

**صعوبات الدراسة:**

تكمن صعوبات الدراسة خاصة في الجانب التطبيقي أين نجد نقص في منح المعلومة و شح في المعطيات من طرف المؤسسة المستقبلة حيث نلمس نوع من التحفظ في التصريح بالأرقام و في إعطاء وثائق أو منشورات الى الطالب الباحث، مما يجعل نتائج الدراسة تبقى نسبية.

**أقسام الدراسة:**

بناء على ما سبق من معلومات و بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيث سيخصص الفصلين الاول والثاني الى الجانب النظري للموضوع قيد الدراسة اما الفصل الثالث فسيتم تخصيصه الى الجانب التطبيقي اي الدراسة الميدانية للموضوع اضافة الى المقدمة العامة والخاتمة العامة وذلك وفق الخطة التالية:

سنتناول في الفصل الاول عموميات عن البطالة :مفهومها، انواعها، تفسيرها عبر المدارس الاقتصادية، تشخيصها، اسبابها و اثارها على الاقتصاد، ومختلف الطرق الممكنة لمعالجتها اضافة الى الاصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل المتخذة من طرف الدولة الجزائرية.

اما الفصل الثاني فسيتم التطرق فيه الى كل ما يتعلق بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: نشأتها، مهامها، هيكلها التنظيمي، كيفية تسييرها، و صيغ التمويل والاعانات التي تقدمها الوكالة.

في الفصل الثالث سوف نتطرق الى دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت حيث سنبدأ بإعطاء لمحة عامة عن الفرع، ثم تأتي الدراسة التحليلية من خلال جمع المعطيات الكمية و النظرية من أرقام، بيانات، تصريحات و مقابلات شفوية مع مسؤولين في المصالح المعنية، ثم تحليل النتائج و إعطاء تفسيرات عن أي ظاهرة تلفت الانتباه كزيادة أو تناقص معدل البطالة مثلا أو أيضا تطور أو تراجع في نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي هي محور دراستنا هذه. وكل هذا وذاك من أجل الوصول الى اختبار الفرضيات المقدمة في بداية هذه الدراسة.

# الفصل الأول

## عموميات حول البطالة، تشخيصها واستراتيجيات مواجهتها

**تمهيد**

البطالة مشكلة من بين اخطر المشاكل التي تواجه العالم وتبرز خطورتها في ان تزايد عدد العاطلين عن العمل يشكل اهدار لعنصر العمل البشري حيث ان انتشارها بين القادرين عن العمل انعكس على تدهور الاوضاع المعيشية مما ادى الى اهتمام الدولة بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة البطالة و هذا ما سوف نتطرق اليه في هذا الفصل الذي يتمحور حول ثلاث مباحث و كل مبحث يندرج تحته ثلاث مطالب.

المبحث الاول: ماهية البطالة.

المبحث الثاني: تشخيص البطالة.

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر

## المبحث الأول: ماهية البطالة.

تعتبر البطالة احد التحديات الاساسية التي تواجهها مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة او متخلفة وقد جرى تحليل هذه الظاهرة من قبل المدارس الاقتصادية المختلفة بداء من المدرسة الكلاسيكية فالماركسية والكلاسيكية الجديدة الى الكينزية، وتمخض عليها كيفية قياسها بالإضافة الى اهم انواعها والاسباب المترتبة عنها.

### المطلب الاول: مفهوم البطالة وقياسها

اختلفت التعاريف حول البطالة من حيث صياغتها لكنها اتفقت في المعنى و المفهوم الاساسي لها كما نجد انها تتبع طريقة واحدة لقياس حجم البطالة.

أولا: **مفهوم البطالة:**

تعددت المفاهيم وفق تعدد المدارس و من بينها ما يلي:

**1- البطالة عند المدرسة الكلاسيكية[1]:**

الفكر الكلاسيكي هو فكر اجتماعي ينطلق من مبادئ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمنافسة الكاملة وقانون الطبيعة(اليد الخفية) التي تحرك شؤون المجتمع وقانون الغلة المتناقصة.

ونظرا لاهتمام الكلاسيكيين بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية فقد احتلت البطالة مكانة هامة باعتبارها اكثر المشكلات اثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية. واعتبروا ان العمل كسلعة يخضع لقانون السوق، حيث ان ارتفاع العرض يؤدي الى انخفاض السعر

والعكس صحيح، فالتفاعل في سوق العمل بين الكمية المعروضة من العمال (عدد الراغبين في العمل) والكمية المطلوبة(حاجة المؤسسة للعمال)هو الذي يحدد مستوى الاجر الحقيقي، فاذا كان عرض العمل اكثر من الطلب عليه فان علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الاجور، حيث تؤدي البطالة الى ايجاد التنافس بين العمال للحصول على الوظيفة فيقبلون اجورا اقل فان لم يتم قبول الاجور الجارية، تظهر لدينا البطالة الاختيارية(عملا بمبدأ التشغيل الكامل)،وفي حالة قبول هذه الأجور يتم توظيف العمال وتكون

[1] مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 239.

تكاليف الانتاج منخفضة، مما يؤدي الى زيادة الارباح لدى رجال الاعمال وهذا يحفزهم على زيادة الانتاج ومنه زيادة الطلب على العمال، الى ان تختفي البطالة بهذه السيرورة.

و منه معالجة البطالة تتم عن طريق انخفاض الاجور وهذا يعني انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة الارباح وبتالي خلق الحافز على زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمال الى ان تختفي البطالة.

وهنا نجد ان هذا الاتجاه قد فسر البطالة الاختيارية لكنه بقي غير قادر على تفسير البطالة الاجبارية التي يكون فيها الفرد راغبا وقابلا للعمل عند مستوى الاجر المنخفض الا انه لا يتمكن من ايجاد الوظيفة.

ومن عيوب الفكر الكلاسيكي انه اهمل تأثير عنصر التقدم التكنولوجي على زيادة الانتاج والبطالة.

### 2- البطالة عند مدرسة النيوكلاسيك[1] :

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على "نظرية التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن اهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق.

وهذه الاخيرة هي التي تحدد سعر كل عنصر :الاجر هو سعر العمل ، الريع هو العائد ، والفائدة هي سعر راس المال. ومهما يكن فان النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التشغيل التام و لم تول للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "جون باتيست ساي" للأسواق ، كما ان فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع اضافة الى انها اعتبرت ان التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي ، لكن الواقع يثبت عكس ذلك اذ ان استخدام التكنولوجيا هو احد العوامل الاساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه باقل التكاليف ،وبالتالي فان تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة اذ تحل الالة محل العامل في كثير من الأحيان.

بالنسبة لهذه المدرسة اذن فان البطالة ان وجدت هي بطالة ارادية وناتجة عن التصرف الفردي او الجماعي غير العقلاني للعمال الذين يرفضون القاعدة الكونية الوحيدة التي تؤدي لانخفاض البطالة وهي انخفاض

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الاجور كما تعتبر الازمات الاقتصادية والبطالة هي ظواهر ظرفية وعابرة تنتج عن عوامل غير اقتصادية. البطالة الدائمة ان وجدت هي ارادية وناتجة عن جمود الاجور وعدم مرونته.

## 3- البطالة عند المدرسة الكينزية[1].

اشار التحليل الكينزي الى ان البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية وخصوصا في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة، ان لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي. فقد ركز كينز على اهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه الى طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار، وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض وبالتالي حجم الناتج والاجور والعمالة وبالنتيجة فان البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة لكينز ان يتعادل الادخار مع الاستثمار عن طريق الاشتقاق المنطقي من المعادلات التالي:

الدخل القومي =الاستهلاك +الادخار

الدخل القومي= الناتج القومي الادخار = الاستثمار

حسب كينز اذا شرعت كل المؤسسات في تخفيض اجور العمال من اجل توظيف اكبر فسوف يحدث العكس تماما لما هو متوقع، اذ سوف ينخفض الطلب الكلي(لكون الاجور هي مداخيل) ومنه ينخفض التشغيل وترتفع نسب البطالة. من هذا المنطلق يقدم لنا كينز مقاربة اقتصادية كلية يرى من خلالها ان عالم الاقتصاد يعاني من افتين اساسيتين هما البطالة و التوزيع غير العادل للثروة والدخل ، و بذلك فهو يعترف بوجود بطالة "لا ارادية" ناتجة عن نقص في استخدام الطاقات الانتاجية ، اي عن نقص في حجم الاستثمارات التي هي بدورها ناتجة عن انهيار في الطلب "الفعال" ، الكلي، اذا بالنسبة لكينز فان البطالة هي ناتجة عن فائض في الانتاج (العرض الكلي) الذي هو بدوره ناتج عن اخفاض الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري (الكلب الفعال) ،وبالتالي فان الطلب هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يرى الكلاسيك عبر قانون المنافذ" في حالة نقص الطلب الفعال يكون هناك نقص في التشغيل"، وفي هذه الحالة يكون هناك أشخاص بدون عمل ويريدون العمل بأجور أقل من الأجور الحقيقية الجارية.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

## 4- البطالة عند المدرسة الماركسية[1]:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ، ونادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب ، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية .

اما بالنسبة للماركسيين فان الازمات ما هي الا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لان قيمة الاجور لا تتساوى وقيمة الانتاج ، اي ان الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور ومما يزيد الازمة تفاقما هو "أن الرأسمالية تعتمد بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال الى احلال الآلات محل اليد العاملة فتلقي بالعمال الى البطالة مما يعني فقدان العامل لقوته الشرائية" وعليه فان "البطالة هي نتيجة لزيادة انتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم. اما بالنسبة لحجم التشغيل فانه يرتبط أساسا بمعدل الربح الذي يحققه ارباب العمل ، اذ انهم يحولون دون انخفاضه من خلال زيادة انتاجهم الشيء الذي يؤدي الى فائض في الانتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور، وبالتالي فان العمال سوف يستمرون في انتاج راس المال وتحقيق تراكمه بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم اداة احالتهم على البطالة .

ان التيار الماركسي يعتبر ان البطالة مشكلة اجتماعية سببها النظام الرأسمالي ، لما يرتكز عليه من مبادئ تكرس ظاهرة نقص العمال ،وقد جاءت نظرية التجزئة لتؤكد على ازدواجية سوق العمل حيث أن هذا الاخير ينقسم الى قطاعين الاول يتميز بمناصب عمل مستقرة ذات اجرة مرتفعة وحوافز مشجعة، بينما القطاع الثاني يتصف بمناصب شغل غير مشجعة تتواجد في المؤسسات الصغيرة حيث يزداد حجم انتقال اليد العاملة بسبب ظروف العمل غير المناسبة والتي لا تساعد على الاستقرار ، وبالتالي تنشا البطالة بسبب ازدواجية سوق العمل في عدم مرونته وهذا يؤثر على عملية الانتقال من قطاع الى اخر خاصة من القطاع الثاني الى القطاع الاول.

## ثانيا: قياس البطالة[2]:

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[2] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن-عمان، 2006، ص244.

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها حيث تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية و ذلك باتباع اسلوب العينات وليس الاحصاء العام ، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة ويتم اخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة، عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع(الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

**معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل/الفئة النشطة* 100**

تتكون الفئة النشطة من الافراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون او لا يعملون، اذا: **الفئة النشطة = العاملون +العاطلون.**

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل او جزئي وحتى ان كان يعمل ساعة او ساعتين باليوم مقابل اجر عند الغير او في مؤسسة، اما العاطلون فهم الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم، اما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم :

الافراد دون سن معين: وهم الافراد دون سن العمل القانوني وهو16 سنة فما دون، وهو الامر الذي يختلف من دولة الى اخرى.

**الافراد فوق سن معينة** :هي سن التقاعد او المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

**الافراد من فئات معينة:**

- هي الفئات الغير قادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت او الافراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الاجور السائدة.
- الافراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة الياس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

**المطلب الثاني: أنواع البطالة[1].**

اذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس و العمل و العرق كذلك من حيث مدة البطالة التي تعلنها الفئات المتعطلة فان ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة فهناك عدة أنواع يمكن تحديدها فيما يلي:

أولا: **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للمشتغلين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين الباحثين عن عمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة عمل مع جانب العرض وهذا يتطلب توفير مركز للمعلومات الخاصة بفرص التشغيل الذي من شانه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل وذلك لعدة أسباب:

- انتقال العاملين من عمل الى اخر، ومن منطقة الى اخرى او من اقليم جغرافي معين الى اقليم جغرافي اخر بغية تحسين ظروفهم المعيشية او ايجاد عمل اكثر تناسبا مع مؤهلاتهم العلمية او المهنية.
- تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية كالأمطار والثلوج خاصة في قطاع الانشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الاحوال الجوية ،ينتج عن ذلك ارتفاع البطالة في هذه القطاعات خلال تلك الفترة
- انتقال العمال من والى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس والجامعات او خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة.
- نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة او سوق العمل، الا ان استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة وأنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية. إن هذا النوع من البطالة لا يتطلب

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص233.

إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية كما ذكر سلفا، ارتباطه بعوامل وقتية وتؤول الى الزوال بشكل ذاتي ، فربما قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

**ثانيا: البطالة الهيكلية:** إن هذه البطالة جزئية بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد ،ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الإقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة ،وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الإختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، حيث يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الإستغناء عن عدد كبير من العمال ،كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الإقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات.
- التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات انتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة ،واستبدال الأيدي العاملة بالآلة او نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها بالصناعات الأخرى مثلما حدث في مناجم الفحم في العالم واستبداله بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية ،ونتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة.
- تحدث البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل.
- ضعف المقدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الإقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

- انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية الى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية ، والتغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة.

**ثالثا: البطالة الدورية:** عند تعرض بعض النشاطات للركود أو التراجع على مستوى الاقتصاد ككل أو حينما يدخل الاقتصاد القومي ما يسمى بدورة الركود تظهر البطالة الدورية وتعود الاوضاع الى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد الى الرواج والازدهار ، مما يعني أن هذا النوع إنما يظهر متأثر بحركة الإقتصاد القومي ومسيرة نموه فعند دخول الإقتصاد في دائرة الانحصار والتراجع كما هو الحال في الفترة (1983-1988) من تاريخ الجزائر حيث تطل البطالة الدورية برأسها لتعكس الوضع الاقتصادي وحينها يشهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار، كما هو الحال في الفترة (1974-1982) من تاريخ النمو الإقتصادي للاردن فان حالة التشغيل الكامل تسود الاقتصاد.

**رابعا: البطالة الموسمية:** تظهر بعض النشاطات الاقتصادية او تزدهر بشكل موسمي مثل: الزراعة وبعض أنواع المنتجات الاخرى التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام ،ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر ، الامر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات لذلك يقل الطلب أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الانتاج وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية ، حيث يواجه بعض العمال تعطلا في مواسم معينة ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الانتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.

**خامسا: البطالة المقنعة:** يتم التمييز عادة بين البطالة المفتوحة أو السافرة وبين البطالة المقنعة وتعرف هذه الأخيرة على أنها حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا في حين أن إ سهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر فالإستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج ، إذن فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج بدون تأثر الكمية المنتجة، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول

الإشتراكية ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم بحيث يستخدم التشغيل هذا لحل مشكلة البطالة في المجتمع.

**سادسا: البطالة السافرة:** ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمال المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عته عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ويمكن للبطالة السافرة أن تكون إحتكاكية أو هيكلية ، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي ،والبطالة السافرة أكثر قسوة في البلدان النامية بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة وبسبب غياب برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

**سابعا: البطالة الاختيارية:** هي حلة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل فيه إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ(مع وجود مصدر آخر للمعيشة) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن ، وتعرف ايضا على أنها البطالة التي يرجعها الفرد العاطل عن العمل ويفسر وجودها بالإرتفاع النسبي في تعويضات البطالة ، أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الإدخار أو السندات، الربح من الأسهم).

**ثامنا: البطالة الاجبارية:** ففي هذه الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل إجباري أي من غير إرادته واختياره ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قاسي رغم أن العامل راغب وقادر عليه وقابل لمستوى الاجر السائد وقد تحدث هذه البطالة عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف.

وتعرف على أنها وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يجدون عملا، وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي، أي أنها تحدث عندما يبحث الفرد القادر على العمل والراغب فيه على أية وظيفة ولكنه لا يجدها ، فعلى سبيل المثال عندما يسعى خريج التجارة للبحث عن عمل ولكنه لا يجد حتى وظيفة عامل في أي محل.

**المطلب الثالث: اسباب البطالة**[1]

إن مشكلة البطالة تعد من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى.

وفيما يلي سنحاول عرض أهم الاسباب من منظورين: أسباب حسب النوع واسباب أخرى والتي تنتشر في أي مجتمع كان.

**أولا: الاسباب من حيث أنواع البطالة:**

حيث نجد لكل نوع من البطالة أسباب خاصة به.

**1-أسباب البطالة المقنعة:** ارتبطت ظاهرة البطالة المقنعة بالنشاط الزراعي في كثير من البلدان النامية لأن العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف تسمح بتزايد الافراد العاملين على رقعة زراعية محدودة بغض النظر عن الحاجة الحقيقية اليهم. أما البطالة المقنعة التي انتشرت في الاجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية مثل مصر بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، فكانت هذه السياسات تسمح بتعيين هؤلاء الخريجين دون تدقيق بالنسبة للحاجة الحقيقية إليهم وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة المقنعة.

**2-أسباب البطالة السافرة:**

-تحدث البطالة السافرة نتيجة لنقص في الطلب على الايدي العاملة وخاصة في القطاعات الانتاجية غير الزراعية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

-وتحدث أيضا لعدم وجود توازن بين قوة العمل المتاحة ،وفرص العمل التي تتاح في المجتمع، أي وجود فائض من العمالة لا يوجد لها مكان في الواقع العملي.

[1] عدة بركاهم، قارة نورة وسام، دور دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في تخفيض نسبة البطالة، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي بتسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014/2013، ص 12، 13، 14.

### 3-أسباب البطالة الدورية :

تنشأ البطالة الدورية بسبب التقلبات الدورية في الدخل. كما تنجم ايضا عن اختلاف في النشاط الاقتصادي وفقا لمراحل الازمنة الاقتصادية، بحيث خلال هذا التدهور ينخفض الناتج الوطني نتيجة انخفاض الانفاق الوطني مما يجبر المشروعات الاقتصادية على تسريح عدد من العمال.

الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، وأيضا تنشأ البطالة عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومي الإجمالي ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي.

### 4-أسباب البطالة الاحتكاكية:

تحدث البطالة الاحتكاكية بسبب نقص معلومات العمال عن فرص الاعمال المتاحة من قبل أصحاب الأعمال وبالتالي السبب الأساسي للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات بقدر فرص العمل بما يتناسب وعدد الأشخاص الباحثين عن العمل وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل بما يتلاءم واحتياجات الاعمال من تلك المؤهلات ومن أهم الاسباب التي تؤدي الى استمرار ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية ، تزايد عدد الخريجين من المدارس العليا والمعاهد والجامعات في كل عام، ومع غياب تخطيط علمي أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة، ومع ضآلة المعلومات أو انعدامها عن فرص التوظيف المتاحة في الاقتصاد القومي يظل عدد كبير من الخريجين في كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة قد تمتد لسنوات وبالتالي تتراكم أعداد الخريجين المتعطلين في السنوات المتتالية.

**5-أسباب البطالة الفنية:** تحدث هذه البطالة نتيجة إحلال الآلة محل العامل وكذلك نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة في وسائل الإنتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصال. بالإضافة الى زيادة التقدم الفني وضعف المهارات الفنية للعاملين.

**6-أسباب البطالة الهيكلية:** يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين أساسيين:

أولهما يفسر وجود ذلك النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة والمهارات التي يملكها الافراد الباحثين عن العمل، وأيضا نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق الجغرافية التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق الجغرافية التي بها الافراد الباحثين عن العمل، أما العامل الثاني فيرجع

سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي و التي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد القومي وحجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

**7-أسباب البطالة الموسمية:** تحدث البطالة الموسمية نتيجة الظروف الطبيعية والمناخية المتقلبة مثل العمال الذين يتعطلون عن العمل كالفلاحين وعمال البناء في فصل الشتاء.

انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة في غير مواسم ازدهارها وكذا انتهاء موسم سلعهم.

طبيعة الأنشطة التي يزاولها الأفراد، والتي تكون موسمية أو دورية والتي تحدث في بعض الصناعات.

**ثانيا: أسباب البطالة الناتجة عن نقص الطلب:** تحدث هذه البطالة بسبب عدم ملاءمة ظروف الطلب في سوق المنتجات مما يترك أثره على إقبال المشروعات على توظيف عنصر العمل، فقد رأينا أن مستوى الطلب الكلي من العوامل المتاحة المحددة لمستوى العمالة، فالمشروعات لن تتوسع في استخدام العمل إلا إذا كان الطلب على السلع كافيا لامتصاص الإنتاج الجديد المترتب على تشغيل العمل الإضافي لذلك فان الانخفاض في الطلب على السلع كافيا لامتصاص الإنتاج الجديد المترتب على تشغيل العمل الإضافي لذلك فان الانخفاض في الطلب الكلي ينجر عنه في المقابل انخفاض في الطلب على العمل وبالتالي تحدث البطالة.

**ثالثا: أسباب أخرى للبطالة:** هناك أسباب أخرى لوقوع البطالة نذكر منها ما يلي:

- الكساد الاقتصادي.
- السياسات الاقتصادية غير الرشيدة.
- آليات السوق.
- النمو السكاني.
- النزوح الريفي.
- عدم التخطيط الخ...

## المبحث الثاني: تشخيص البطالة.

إن لإعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية يجب وضع الاجراءات اللازمة لمكافحتها ونماذج التأمين ضد الآثار المترتبة عليها.

### المطلب الأول: نماذج التامين ضد البطالة.

يرتكز التامين ضد البطالة على مبادئ ونماذج مختلفة تمخضت عليها أهداف متعددة.

**أولا: مبادئ التامين على البطالة[1]:**

- النص على خطر قابل للتامين وهو خطر البطالة والذي يبدأ من فقدان منصب العمل، ويجب أن يكون هذا الخطر خارجا عن إرادة الأفراد وغير أكيد ولكن متوقع إحصائيا ويمكن التحقق منه.
- فائدة المؤمن عليه هي نتيجة لفقدان حقيقي ومقاس يطرأ عندما لا يعود للمؤمن دخل منصب العمل الذي كان يشغله.
- تعويض يتم تحديده بالتعاقد.
- فترة دون أي اجر ولا تعويض تتراوح بين الوقت الذي يفقد فيه العمل وبداية عملية دفع التعويضات.
- تأمين مشترك يتمثل في أن فقدان الأجر لا يعوض إلا جزئيا.
- مرافقة إضافية للأخطار المعنوية تتم عبر تأخير أو رفض تعويض أولئك الذين يتركون منصب عملهم دون أي سبب يذكر.
- التعويض كحق أكيد دون الانتباه الى إمكانيات البطال أو موارده الاخرى للدخل أو حاجياته.
- تقاسم الاخطار بين الأفراد الذين يتعرضون لمستويات مختلفة من الخطر.

**ثانيا: أهداف التأمين على البطالة:** هناك العديد من الأهداف أهمها[2]:

- ضمان الدخل واستخلاف الراتب أثناء مدة الحرمان من التشغيل.

[1] عدة بركاهم، قارة وسام، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] نفس المرجع. و الصفحة سابقا.

- تفادي الفقر وضمان درجة أكيدة من العيش عن طريق دخل أدنى للفرد العاطل عن العمل لإبقاء إدراجه في الجماعة الوطنية.
- استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي دعم نفقات الاسر والاشتراكات التي سيشهد أثرها دعما عبر وضع الاحتياطات التي ستساعد على امتصاص التكاليف الزائدة في مرحلة البطء الاقتصادي وتكون نتيجة ذلك الحفاظ على مناصب الشغل التي كانت معرضة للإلغاء.
- الاستقرار الاجتماعي حيث يعمل على الحفاظ على مستوى معيشي ملائم مما ينجم عنه راحة البال.
- توفير تعويض جزء من الدخل للأشخاص الذين يفقدون منصب عملهم.
- المحافظة على كرامة ذوي الحقوق.
- إعادة توزيع المداخيل مباشرة من نظام التأمين عن البطالة عن طريق تحويل موارد الأجراء نحو البطالين الذين يمثلون بصفة واضحة الفئة ذات الدخل الضعيف أو البسيط ذلك ما يميز التأمين عن البطالة عن باقي التأمينات التجارية ، حيث تتم التحويلات بصفة عامة بين الطبقات ذات المداخيل المماثلة.
- يعتبر جزء من سياسة فعالة لسوق العمل إذ تمنح بهذه الطريقة الوقت لمختلف الأشخاص للبحث عن الشغل بصفة أفضل عوض أن يغتر بأول فرصة تتاح له.
- الوقاية من البطالة عبر التسعيرة المتغيرة وفقا للخطر أي وفقا لعدد المرات التي أوقف فيها العامل عن العمل.
- ضمان فعالية البحث عن الشغل و إعادة الإدماج التي تؤدي إلى نقص في البطالة المؤقتة ما بين عملين عبر تحسين الربط بين مناصب العمل وطالبي العمل.

**المطلب الثاني: الآثار السلبية للبطالة.**

إن البطالة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية، لها آثار سلبية تعيق عملية التنمية وتعرقل تطور المجتمعات من بينها ما يلي:

**أولا: الآثار الاقتصادية:** يمكن حصر هذه الآثار على العموم في النقاط التالية[1] :

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الاعالة بسبب انخفاض عدد المنتجين وارتفاع عدد المستهلكين من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الامر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي الى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الانتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، يمتد بذلك أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الاجور ما يؤدي الى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الاجور.
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك، خصوصا لما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.
- تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان وتوقفه عن العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة انتاجية عالية، إلا أن تعطل الانسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي الى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل الى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد الى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل انتاجية وعطاء.

[1] عدة بركاهم، قارة وسام، مرجع سبق ذكره، ص 20

- الهدر في الموارد الانتاجية ويقصد بذلك ان البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن الى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الانتاجية غير المستغلة.
- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الانتاجية و من ثم تكون مقدرته على الانفاق ضئيلة أو معدومة ، وبالتالي فإن حجم الانفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي ممل ينتج عنه انخفاض الانتاج و زيادة تفاقم البطالة.

**ثانيا: الآثار الاجتماعية و السياسية.**

للبطالة أيضا أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة، من بين الاثار الاجتماعية والسياسية نذكر[1]:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الاحصائية ان للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها ، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الاجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح و الاموال.
- للبطالة طويلة الاجل تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة اخرى.
- ارتفاع في حالات الامراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي الى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الاطفال او انحرافهم الاخلاقي.
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك أثار سيئة متنوعة و متعددة على الاناث والذكور.

[1] عدة بركاهم، قارة وسام، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة

المشاركة السياسية.

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني و الانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن و أفراد المجتمع.

**المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة البطالة.**

إن مشكلة البطالة هي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم عموما واقتصاديات البلدان العربية خصوصا نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية ، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الامة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر التنمية البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم الى الخارج ، أما على المستوى الاجتماعي فإن البطالة توفر الارض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف ، السرقة ، القتل ، الاغتصاب والانتحار ، وفيما يلي أهم الاقتراحات التي من شأنها ان تجعل من عملية مكافحة البطالة أمرا ممكنا فيما لو توفرت القابلية على التضحية من اجل الجميع دون التركيز على المنافع والعوائد الخاصة ومنها[1]:

- يقوم علاج مختلف أصناف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسبا مرتفعا ومتناميا يكفل اشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع وارتقاء مستوى الرفاهية البشرية مع الزمن من ناحية أخرى ، ويعني هذا الهدف خلق فرص عمل أفضل من المتاح حاليا على جانبي الانتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة بحيث يمكن للمشتغلين فعلا في أي نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى انتاجية وأوفر كسبا.
- يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفي الرعاية الصحية مع توفير عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى يتأهل الافراد في سوق العمل لفرص العمل الافضل.

[1] عدة بركاهم، قارة وسام، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- وحيث لا يتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدي البطالة نظرا لتركيزه على الانشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال و خفيفة العمالة، فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم في خلق فرص العمل مع تحقيق تظافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الاعمال الحديث، ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تمكين عموم الناس خاصة الفقراء من الاصول الانتاجية بالإضافة الى راس المال البشري ويأتي على راس القائمة الائتمان بشروط ميسرة والارض والماء في المناطق الريفية حيث يعيش اكثر الفقراء ، كذلك يتعين توفير البيئة القانونية والادارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها حيث تتسم هذه المشروعات بالضعف و ارتفاع احتمال الفشل، ويمثل ذلك التوجه تحولا جذريا في بيئة الاستثمار الحالية التي توفر كل الحوافز لرأس المال الكبير بينما تترك المستثمر الصغير قليل الحيلة بالتعريف يرضخ تحت ثقل اقسى العوائق التمويلية والإدارية والتسويقية.
- وقد تتطلب مكافحة البطالة توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية.

## المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر.

تعتبر البطالة من أكبر الآفات الاجتماعية التي تمس مجتمعنا المعاصر وخاصة في البلدان النامية التي ترتفع بها نسبة البطالة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة بين سوق الشغل والنظام الذي يهتم بمحاربة هذه الافة للتخفيض من نسبها.

### المطلب الاول: وضعية التشغيل في الجزائر من 1966 إلى 2018.

لقد حاولت الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية إنشاء مناصب عمل جديدة والمحافظة على المناصب الموجودة، لكن الظروف الاقتصادية غير المتوازنة بسبب التعديل الهيكلي الذي أدى إلى تسريح العمال وإغلاق المؤسسات حال دون ذلك، ويمكن أن نعرض فيما يلي إحصائيات البطالة في الجزائر:

**الجدول(1-1) يوضح معدلات البطالة في الجزائر من 1966- 1999.** **الوحدة: %**

| السنوات | 1966 | 1977 | 1987 | 1992 | 1995 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 33 | 22 | 21 | 23 | 29 | 29.2 | 30 |

المصدر: عدة بركاهم، قارة نورة وسام، مرجع سبق ذكره، ص 27

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا واضحا منذ السنوات الأولى للاستقلال الى غاية الثمانينات وذلك راجع الى السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر أنذاك بفضل العائدات المحققة من المحروقات وبالتالي تكثيف حجم الاستثمارات، الا أنه مع بداية الثمانينات و انخفاض اسعار البترول ادى الى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسة تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي. هذا ما أدى الى تقلص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص فرص ايجاد مناصب عمل جديدة بالإضافة الى سياسة تسريح العمال.

**الجدول(1-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009).** **الوحدة: %**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 29.77 | 27.3 | 25 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 |

المصدر: http://radioalgerie.dz 17:18.2019/5/13.

يشير الجدول أعلاه الى ان معدلات البطالة عرفت انخفاضا خلال الفترة 2000 الى 2009 وذلك راجع الى ارتفاع اسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية حيث شرعت الجزائر في تطبيق

مجموعة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة الى انعاش النمو الاقتصادي مع وضع قضية التشغيل في صلب الاهتمامات الوطنية.

**الجدول(1-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).** **الوحدة: %**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 10 | 10 | 11 | 9.8 | 10.6 | 11.2 | 10.5 | 12.3 | 11.7 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.(ONS) www.ons.dz

تشير أرقام الجدول أعلاه الى أنه خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2018 عرفت معدلات البطالة نوعا من الاستقرار وذلك راجع الى إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشـــرة للوزارة وهي: الوكالة الوطنية للتشغيل ،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)؛ - وكالة التنمية الاجتماعية؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وتتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الادماج المهني.

**المطلب الثاني: آليات تطوير الشغل في الجزائر[1]:**

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الاحيان الى اكثر من 30% ، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض اسعار النفط قد أدت الى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 271.

وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، وتتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الاشكال (هيكلية، احتكاكية و دورية...) وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض ، وتشير البيانات الاحصائية المبينة في الجدول(1) الى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36 سنة1994 الى اكثر من 29 سنة 1997 ثم 29.2 سنة 1999 انخفضت الى 25 سنة 2002 كنتيجة لتطبيق البرنامج الخماسي للدعم والنمو ثم الى 12.3 سنة 2006 لتصل الى 10.2 في نهاية 2009 كنتيجة للبرنامج الخماسي الثاني.

**أولا: استحداث أجهزة لتطوير سياسة التشغيل في الجزائر**

تستخدم الجزائر عدة آليات مباشرة للتشغيل، أهمها من حيث الاعتمادات المالية: وكالة تشغيل الشباب، القرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، عقود الادماج والشبكة الاجتماعية، حيث هناك آليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات وتتمحور الاهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار اليها التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية الى محاربة البطالة والتشجيع على الادماج المهني. ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على: دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية ودعم الشغل المأجور.

**ثانيا: دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية:** وذلك عن طريق ثلاث أجهزة وهي:

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال ذوي المشاريع والبالغين ما بين 19 و 35 سنة.
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المخصص للبطالين البالغين 35 و 50 سنة.
- جهاز القرض المصغر.

**ثالثا: دعم وترقية الشغل الماجور:** وذلك عن طريق تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم اكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ويتبين من الجدول (1-4) فرص العمل المستحدثة في القطاعات الاقتصادية.

**الجدول(1-4) يوضح تطور توفير فرص عمل حسب قطاعات النشاط.** الوحدة: ألف فرصة عمل

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي فرص العمل | 274 | 356 | 320 | 361 | 773 | 447 | 506 | 273 |
| في قطاع الزراعة | 52 | 143 | 110 | 127 | 52 | 66 | 97 | 72 |
| في قطاع الصناعة | 60 | 4 | 1 | 6 | 13 | - | 2 | 3 |
| في قطاع البناء والاشغال العمومية | 38 | 22 | 57 | 47 | 73 | 70 | 110 | 98 |
| في قطاع التجارة والمالح الادارية | 36 | 52 | 95 | 99 | 102 | 105 | 86 | 91 |
| أشكال خاصة من التشغيل (شغيل غير رسمي+أجهزة مساعدة على التشغيل+العمل في البيت...) | 88 | 135 | 57 | 82 | 533 | 206 | 211 | 9 |

المصدر: عدة بركاهم، قارة وسام، مرجع سبق ذكره، ص30.

**المطلب الثالث: آثار سياسة الاصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل في الجزائر:**

لقد عانت الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالعجز في الموازنات العامة، عجز الموازين التجارية ، ارتفاع حجم الديون الخارجية، واختلالات خارجية كتدهور شروط التبادل التجاري، تدهور أسعار المواد الاولية... الخ، والتي أصبحت السمة الرئيسية للكثير من الدول وفي هذا الإطار وبغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة الى برامج سياسات تصحيحية، حيث بدأت الجزائر كغيرها من الدول في انتهاج سياسات اصلاحية بداية التسعينيات وذلك بلجوئها الى المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل الاقتراض مقابل تبني سياساتها الاصلاحية وقبول شروطها لحل الاختلالات التوازنية لكن لم يسلم تطبيق هذه الاصلاحات من الآثار السلبية التي نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع حدتها ، لهذا سنحاول في هذا المطلب تحليل أثر الاصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل

والبطالة، وقبل ذلك علينا التعرف أولا على اهم الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر ولو بشكل مختصر حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الاصلاحات على مستوى التشغيل والبطالة.

**أولا: طبيعة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر:**

تبنت الجزائر كغيرها من الدول برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوما ببرنامج التصحيح الهيكلي وذلك بعد استفحال الازمة الاقتصادية لعام 1986، وبعد أزمة المديونية الخارجية إذ تجاوزت خدمة الدين آنذاك 82 % ، وإذا كان البرنامج الأول يعالج اختلالات قصيرة المدى بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة من خلال معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية فإن البرنامج الثاني يهدف الى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات اقتصادية معينة أو كلاهما[1].

**1- برنامج الاستقرار الاقتصادي:**

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل الى اتفاق مع ندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخ الاصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية[2].

**1.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الاول من 1989/05/31 الى1990/05/30م[3]:**

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر ، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل الى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي الى تطبيق شروط الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص130.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص130.
[3] نفس المرجع و الصفحة سابقا.

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الاسواق المالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار إتفاقية stand by وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990 وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي الطارئ والذي قدر ب 151مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية.

## 2.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من03/06/ 1991 الى1992/03/30[1]

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ الى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الاموال الكافية لمواصلة سلسلة الاصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي ، وعليه توصلت الجزائر الى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 واتفقت معه على بعض الاجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- إصلاح المنظومة المالية.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية والعمل على رفع صادرات النفط .
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات.

حصلت الجزائر بموجب هدا الاتفاق على قرض يقدر بقيمة 300 مليون وحدة حقوق سحب خاص أي ما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر ب 6مليار دولار لسنتي 1990-1992 ، ورغم ما حققته الجزائر من انجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى26.7 مليار دولار سنة 1992 الا أنه ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية في الاقتاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك

[1] المرجع السابق، ص 132.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص132.

نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الاساسية، مما أدى بالجزائر الى اصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى الى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت الى 23.2 % إذ عاشت الجزائر وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا جعلها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

### 1.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس1995[1]:

لجأت الجزائر لمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد–النية– التي تضمنت الاصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي الى الدخول الى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الاستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة ب:731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية ، الأولى كانت مع كندا في سبتمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في مارس1995[2].

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها :

[1] المرجع السابق، ص 136.

[2] ، مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص138.

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17 % .
- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض عجز الميزانية الى 3.3 % من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10 % الى 14 % وفي نفس الوقت رفع معدل الفائدة على القروض الى 23.5%.

## 4.1. برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998[1]

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1995/1994) السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998، ثم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر ب 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق وتلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي:

**السياسة النقدية:**

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، قيمة السقوف الائتمانية، تحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة.

**تحرير الأسعار:**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الاسعار الدولية وحدد البرنامج بمدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص143.

200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996 بعدما كانت هذه المنتجات يسودها نظام الاسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الاجمالي مما أدى الى ظهور السوق الموازية وارتفاع اسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي.

**تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف:**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

**تنمية القطاع الخاص:**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.

**إصلاح المؤسسات العمومية:**

لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردوديتها .

بعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله و لم تعطي الوصاية أي مردود وأن هذه الاصلاحات لم تأتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24.

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار أموال الدولة أدى الى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال المرسوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الاموال التجارية التابعة للدولة الذي أدى الى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة

التي تتوفر على قسط مهم من رأس مال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة بمعنى مراقبة وتنسيق وتوجيه نشاطات مقابل المشاركة في تمويل فروعها بقصد رفع راس مالها.

و بموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء مجلس وطني لمساهمات الدولة، يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهه. ثم إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الانتاجية مثلا قطاع الصناعة به ستة شركات قابضة، قطاع البناء والاشغال العمومية به شركتين قابضتين، وكان رقم الاعمال يبلغ 590 مليار دينار سنة 1998 ومستوى الديون انخفض بنسبة 4% ونسبة النمو كانت ما بين 9.3% و 10.5%، ولكن قبل هذا الإجراء وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف الى وضع كل الوسائل والمكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الانتاجية والاستعمال الافضل للموارد.

إن تفاقم المشاكل الادارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى الى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي، حيث أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما استحدثه قانون 95-22 الموافق ل 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الاجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الانتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية والادارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الادارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع و منشآت.

وحددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعنية بالعملية هي المتعلقة بميدان الدراسة وإنجاز البناءات، الأشغال العمومية ، الري، التجارة، التوزيع، السياحة و الفندقة، الصناعات النسيجية، الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء الالكتروني، الخشب ومشتقاته، الورق، البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات، الصناعات الصغيرة. كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها.

- التدرج والانتقائية في عملية الخوصصة وكذا الشفافية.

- مراعاة المصلحة العامة بوضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المحولة الى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة.
- الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية العمال وإعطاء حق المشاركة في رأس مال المؤسسة المحولة بنسبة 20%.

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام وفي إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص ولها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي وكذلك ما تستهدف الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر وأصبحت الخوصصة من البنود الاساسية لمعالجة الاوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الاساس أسندت مهام الخوصصة إلى هيئة مكلفة بالعملية وإنشاء مجلس الخوصصة ولجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

**قطاع الفلاحة:**

من بين محاور البرنامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته وإدماجه في المخطط الاقليمي، حيث نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف الى:

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي.
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية.
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

**قطاع السكن:**

أما فيما يخص قطاع السكن فلقد اتخذت عدة اجراءات لأهميته الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، حيث وضعت الجزائر استراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجال التعمير والعقار والتمويل.

**سياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2004[1]:**

و تخص المخطط الثلاثي لدعم الانعاش الاقتصادي الممتد على مرحلة(2001-2004) من أجل انشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار.

أقر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في افريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة المذكورة بمخصصات متفاوتة وتبلغ قيمته الاجمالية حوالي 225 مليار دج اي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 والمقدر ب 119 مليار دولار، ضف الى ذلك أن هذا البرنامج لا يهدف الى تسوية المشاكل الموجودة وإنما هو تدارك التأخر المسجل و المتراكم على مدى عشرية الأزمة، وإلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات و المساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

تتمثل اهداف هذا البرنامج فيما يلي:

-توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.

-فك العزلة عن المناطق النائية.

-بلوغ معدل نمو اقتصادي 5 و 6% سنويا على مدار 4 سنوات.

-تخفيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي.

-توفير السكن والتخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من هذه الاموال الى هذا القطاع.

-الحد من ظاهرة التهميش، الفقر، الإقصاء.

-صيانة البنى التحتية.

-اختتام المشاريع التي هي في طور الانجاز.

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 284.

-تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع.

## البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)[1]:

خصص له مبلغ يصل الى 150 مليار دولار أمريكي، حيث جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الانفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

كان يهدف هذا البرنامج الى:

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني.

-تحسين التوازن الجهوي، وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا.

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

-تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

-رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

## المخطط الخماسي (2010- 2014)[2]:

يعد هذا البرنامج أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال حيث خصص له حوالي 286 مليار دولار أمريكي. وهو يشمل شقين اثنين هما:

[1] https://www.researchgate.net le 02 mai 2019. 21 :53

[2] .https://www.researchgate.net le 02 mai 2019. 20 :00h

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار أمريكي.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار أمريكي.

ويرتكز البرنامج الخماسي الثالث على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الامر بتحسين الظروف المعيشية اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

**خلاصة الفصل:**

من خلال كل ما سبق ذكره وما تطرقنا إليه اتضح لنا أن البطالة أصبحت أخطر المشكلات الاقتصادية وأعقدها في مختلف بلدان العالم وخاصة في البلدان النامية ، وتتمثل خطورتها بالإضافة الى الزيادة المستمرة في عدد البطالين، هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة في المجتمع وما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية ،

حيث تعتبر المصدر الرئيسي للجرائم الاجتماعية خاصة في أوساط الشباب كالعنف والسرقة والمخدرات وانتشار الأمراض...الخ.

إن التشغيل والبطالة والأزمات الاقتصادية كلها ظواهر مرتبطة بتطور النظم الاقتصادية والاجتماعية وأجهزتها الانتاجية وعلاقاتها الاجتماعية، حيث أن التحولات السريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي وتعدد أقطاب الانتاج وعولمة المبادلات كلها عوامل أدت الى ظهور المنافسة الحادة ، حيث تشكل البطالة والاستغلال المحدود لليد العاملة أحد أهم انشغالات العديد من البلدان بما فيها البلدان المتطورة.

# الفصل الثاني

# الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

# ANSEJ

**تمهيد:**

تتجه سياسة الجزائر الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، و إلى تشجيع بروز اقتصاد منافس، مولد للثروة ومناصب الشغل و إدراكا لأهمية الدور المرتقب للمؤسسات المصغرة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني إذا ما حظيت بالعناية اللازمة، حيث قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب للتوجه نحو إقامة هذا النوع من المؤسسات في إطار السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب، وذلك من خلال دعم تنمية المبادرات المقاولاتية.

في هذا الإطار تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.

نحاول رصد هذا من خلال ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الاول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الثاني: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة.

المبحث الثالث: دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف ANSEJ

## المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في إنشاء مؤسسات مصغرة التي تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: استحداث فرص عمل بصورة مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية، المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني.

### المطلب الاول: نشأة الوكالة، مهامها وأهدافها[1]:

#### أولا: نشأة الوكالة:

نشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417ه الموافق ل:08 سبتمبر 1996م ، حيث تنص المادة الأولى منه على ما يلي: "تطبيقا لأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 8صفر 1417ه الموافق ل: 24 جوان 1996، تستحدث هيأة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتدعى في صلب النص الوكالة، تسري عليها أحكام هذا المرسوم. وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة".

تقوم هذه الوكالة بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع ويتابع نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل، حيث تتمتع هذه الاخيرة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يعد مقر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمدينة الجزائر العاصمة أول مقر، كما أن لها فروعا محلية في كامل ولايات التراب الوطني، بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل.

[1] المادة 01، 02، 03، 04، 05، من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، الجريدة الرسمية، رقم 52 ، 11 سبتمبر 1996، ص 10.

**ثانيا: مهام الوكالة:**

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:

- تقديم الدعم والاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود علاقات الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة المشاريع الاستثمارية المنجزة مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل أنواع الاعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- وضع تحت تصرف الشباب معلومات اقتصادية، تقنية وقانونية لخلق مؤسساتهم.
- خلق بنك معلومات.
- توطيد وتطوير العلاقة بين مختلف شركاء الوكالة.
- ضمان تكوين الشباب لتسير مؤسساتهم بشكل حسن.
- تشجيع كل أنواع المبادرات للترويج لخلق مؤسسات.

**ثالثا:أهداف الوكالة:**

تهدف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى:

- ضمان الشروط الضرورية لخلق مؤسسة مصغرة.
- خلق نشاط وثروة اقتصادية.
- خلق مناصب عمل دائمة.

- ضمان ديمومة المؤسسات المصغرة التي تم خلقها في اطار الجهاز.
- ترسيخ وتطوير الفكر المقاولاتي عند الشباب.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]:**

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يديرها مجلس توجيهي و يديرها مدير عام، حيث يقوم هذا الأخير باقتراح تنظيم الوكالة ثم يصادق عليه المجلس التوجيهي. الوكالة مزودة بمجلس للمراقبة.

1. **تسيير وتنظيم الوكالة:** يتشكل الهيكل التنظيمي للوكالة على النحو التالي:

**1.1 المجلس التوجيهي:**

المجلس التوجيهي منذ نشأة الوكالة الى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-288 كان يتكون من الأعضاء الآتيين:

-ممثل الوزير المكلف بالتشغيل،

-ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية،

-ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية،

-ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري،

-ممثل الوزير المكلف بالشباب،

-ممثل الوزير المكلف بالتخطيط،

-ممثل المجلس الأعلى للشباب،

-رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله،

-المدير العام لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله،

-رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله،

[1] المادة 07، 08، من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره.

-رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله،

-مسؤول صندوق ضمانات النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة أو ممثله،

-ممثلان عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة،

**أما التعديلات التي طرأت على أعضاء المجلس التوجيهي فكانت كالآتي**[1]**:**

-استبدال الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري بممثل للوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية وممثل للوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية، وهذا راجع لانقسام الوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري لوزارتين.

-استبدال المدير العام لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثلة بالمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو ممثلهن وهذا راجع لتوقف عمل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها سنة 2000 واستبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001.

-استبدال مسؤول صندوق ضمانات النشاطات الصناعية و التجارية الحرفية المشتركة أو ممثله برئيس صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض و هذا راجع لنشأة هذا الأخير سنة 1998 كجهاز مكمل لعمل الوكالة.

وتمثلت الاضافة في أعضاء المجلس التوجيهي في ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية أو ممثله.

و أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون اليها و لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال ولنفس المدة[2].

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 ، الجريدة الرسمية، العدد 54، 10 سبتمبر 2003، ص06.

[2] المادة 10 من المرسوم التنفيذي 96-296 ، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ، ص14.

كما يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاث أشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه و يمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي(2/3) أعضائه، أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل اذا دعت الحاجة الى ذلك[1].

و المجلس التوجيهي يداول ويصادق وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها على ما يأتي:

-برنامج نشاط الوكالة،

-نفقات تسيير الوكالة وتجهيزها،

-تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان،

-المخطط السنوي لتمويل نشاط الوكالة،

-القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة،

-إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة،

-قبول الهبات والوصايا،

-اقتناء البنايات واستئجارها ونقل حقوق ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها.

### 2.1. المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنهى مهامه بالأشكال نفسها،ويضطلع المدير العام بالمهام التالية[2]:

-يمثل الوكالة تجاه الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة،

-يحرص على إنجاز المهام المسندة للوكالة، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه،

[1] المادة 12، المرسوم التنفيذي 96- 296 مرجع سبق ذكره، ص14.
[2] المادة 22، المرسوم التنفيذي 96-296، مرجع سبق ذكره، ص15.

-يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة. ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به،

-يقاضي أمام العدالة ويقوم بكل إجراء تحفظي،

-يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها،

-يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها،

-يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاق في اطار التنظيم المعمول به،

-يأمر بصرف نفقات الوكالة،

-يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه الى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه،

-يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

### 3.1. لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسا من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها[1].

تجتمع لجنة المراقبة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر، و عند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتضطلع بالقيام بالمهام التالية[2]:

-تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة،

[1] المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] المادة 24 من المرسوم التنفيذي 96-296 ، مرجع سبق ذكرهن ص16

-تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها و برامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام،

-تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه،

-يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل و تحفظ وفقا للأعراف،

-يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة ويحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تسديدها.

## 2. موارد ونفقات الوكالة:

**1.2. الموارد[1]:** تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من:

-تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب،

-حاصل استثمار الاموال المحتملة،

-الهبات والوصايا،

-المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية.

-كل حاصل آخر يرتبط بنشاطاتها.

**2.2. النفقات[2]:**

-نفقات التثبيت،

[1] المادة 27 من المرسوم التنفيذي 96-296 ، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] المادة 28 من المرسوم التنفيذي 96-296 ، مرجع سبق ذكره، ص16

-نفقات التسيير والصيانة،

-النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها.

وفي ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة للشباب فرصة تجسيد فكرة وتحويلها الى مشروع مؤسسة مصغرة لكن ذلك في ظل قيود و التزام بالإجراءات المنصوص عليها.

**المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان اخطار القروض[1].**

ترافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض، كجهاز مكمل لعمل الوكالة، و هذا بهدف تذليل العقبات التمويلية التي تقف وراء حصول أصحاب المؤسسات المصغرة على التمويل اللازم سواء لإنشاء أو نشاط مؤسساتهم ، حيث كما ذكرنا سابقا فإن إشكالية توفير الضمانات من طرف المؤسسات المصغرة تعتبر أهم عقبة تمويلية في سبيل تقديم البنوك والمؤسسات المالية للقروض.

**1. التعريف بالصندوق ومهامه:**

أنشئ الصندوق وفقا للمرسوم التنفيذي 98-200 الصادر في 09 جوان 1998 الذي يتضمن إحداث الوكالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح غياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الاساسي، حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي: "يحدث هذا المرسوم صندوقا للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع ويدعى في صلب النص الصندوق."

وقد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

و قد خول للصندوق القيام بالمهام التالية:

-يضمن الصندوق القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. حسب النسب والكيفيات التي يحددها هذا المرسوم،

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 98-200، الجريدة الرسمية، ج ج د ش، العدد 42، 14 جوان 1998، ص 08.

-يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يمنحه المنخرط، عند الاقتضاء مؤسسة القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية،

-لا يغطي الصندوق إلا باقي الديون المستحقة من الأصول في حدود 70 % من مبالغها، بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاذ التماس الضمانات العينية أو الشخصية.

-يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

**2. موارد الصندوق:**

تأتي موارد الصندوق من المصادر التالية:

**أ- تخصيص أولي من أموال خاصة:**

-مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

-مساهمة الخزينة العمومية

-مساهمة مؤسسات القرض المنخرطة برأس مال.

-جزء من الرصيد الغير المستعمل من صندوق ضمان النشاطات التجارية والصناعية والحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 22 ماي 1990 ويتعلق هذا الرصيد بمبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.

**ب- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:**

-الشباب ذوي المشاريع

-مؤسسات القرض المنخرطة

-عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة و الاشتراكات المحصلة

-الهبات والوصايا المخصصة للصندوق

-كما يمكن للصندوق أن يلجأ الى التسهيلات المصرفية لتغطية حاجته المالية ويقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة وفقا للتنظيم المعمول به.

وقد أدخلت تعديلات بسيطة على موارد الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-289 ومست أساسا إلغاء إمكانية لجوء الصندوق الى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجاته المالية، وأضيفت لموارد الصندوق التخصصات التكميلية من أموال خاصة، عند الحاجة تأتي من المشاركين برأس المال الأولي ومن بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة، كذلك مس التعديل استبدال عبارة "مؤسسات القرض" بعبارة "البنوك والمؤسسات المالية".

## 2. كيفيات الانخراط في الصندوق:

-يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق بعد تبليغ موافقة البنك وبعد تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة.

-يحسب مبلغ الاشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته.

-تقدر نسبة الاشتراك بالنسبة لكل استحقاق ب 0.35% من الأصول المتبقى تسديدها.

-يتم دفع الاشتراك في الصندوق مرة واحدة كاملا لحظة انخراط المؤسسة المصغرة.

## المبحث الثاني: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة.

هناك مجموعة من الخطوات والمراحل لإنشاء وتوسيع مؤسسة مصغرة بالإضافة الى تقسيم هذه المشاريع.

### المطلب الأول: خطوات إنشاء مؤسسة مصغرة[1].

يشمل إنشاء المؤسسة المصغرة عدة مراحل يجب تخطيها مع مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**المرحلة الأولى: التحسيس و الاعلام**

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالوكالة من مرافقة، تكوين، امتيازات و فرص الاستثمار، وذلك عن طريق حضور احدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من احدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

**المرحلة الثانية: تكوين فكرة المشروع.**

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الاستثمار و كذا توافقها مع المؤهلات العلمية أو المهنية للشاب و القدرة على تجسيدها.

**المرحلة الثالثة: التسجيل عبر البوابة الالكترونية**

بعد تعيين المشروع المراد انشاؤه و كذا العتاد الواجب اقتناؤه، يمكن للشاب الدخول الى الموقع الالكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الالكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركاؤه إن وجدو و مؤسسته.

**المرحلة الرابعة: دراسة المشروع ومخطط الأعمال**

بعد اتمام عملية التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع و عملية انجاز مخطط الاعمال بعد دعوة الشاب المستثمر من طرف الوكالة، بمعية الاطار المكلف بمرافقة المشروع من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل انشاء مؤسسة مصغرة، فرع تسمسيلت. ماي 2019.

- العتاد المراد اقتناؤه.
- مقر النشاط ولا سيما محيط المؤسسة المصغرة المراد انشاؤها.
- دراسة السوق.
- اختيار التقنيات.
- الموارد البشرية.
- الدراسة المالية.

**المرحلة الخامسة: تقديم المشروع أمام لجنة انتفاء و اعتماد وتمويل المشاريع**

خلال هذه المرحلة يقوم صاحب المستثمر بعرض مشروعه أمام لجنة انتفاء و اعتماد وتمويل المشاريع، لدراسته و الفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل.

- حالة القبول: ايداع الملف الاداري والمالي.
- حالة التأجيل: يجب رفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل اعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة.
- حالة الرفض: يمكن في هذه الحالة تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

**المرحلة السادسة: الموافقة البنكية و الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة**

1. يودع الملف لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.
2. بعد الحصول على الموافقة البنكية، يصبح الشاب ملزما بالإنشاء القانوني لمؤسسته المصغرة.

**المرحلة السابعة: تكوين الشاب المستثمر**

قبل تمويل المشروع يجب على الشاب المستثمر اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها.

**المرحلة الثامنة: تمويل المشروع**

بعد الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة و اتمام الاجراءات تقوم الوكالة بتمويل المشروع.

**المرحلة التاسعة: انجاز المشروع و الدخول في مرحلة الاستغلال**

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة و اتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب على الشاب الحصول على العتاد وتركيبه لمزاولة النشاط.

**المطلب الثاني: صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة**

لقد أتت الصيغ الجديدة لتمويل المؤسسات المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي03-290 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ومستواها، والجديد الذي جاءت به هذه الصيغة هو أن الاعانات التي تقدم لصاحب المؤسسة المصغرة تقدم سواء لغرض انشاء مؤسسة مصغرة أو لتوسيع القدرة الانتاجية للمؤسسة، ذلك أن المؤسسات المصغرة تعتبر نواة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي ظل الأحكام القديمة التابعة للمرسوم التنفيذي 96-297 فإنها كانت تعطي الحق للمستفيد في الحصول على الامتيازات من قبل الوكالة إلا مرة واحدة وهذا عند انشاء المؤسسة المصغرة فقط، و مثل هذا الاجراء يشكل حاجزا أمام المؤسسات المصغرة الناجحة والراغبة في التوسع لتصبح مؤسسات مصغرة أو متوسطة، ذلك أن مشكلة التمويل تبقى العائق الكبير أمام توسع ونمو هذه المؤسسات، لذلك جاءت الاجراءات الجديدة لمساعدة المؤسسات المصغرة في النمو و التوسع، و إمكانية الاستفادة من الإعانات التي تقدمها الوكالة من أجل توسيع القدرة الانتاجية للمؤسسة، و كذلك تم رفع الحد الأقصى لتكلفة الاستثمار للمؤسسات المؤهلة للحصول على الدعم[1].

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل انشاء مؤسسة مصغرة، فرع تسمسيلت. ماي 2019.

**أولا: شروط التأهيل[1]:**

1. أن يتراوح سن الشاب بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عندما يحدث الاستثمار (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع مسير المقاولة المحدثة الى 40 سنة كحد أقصى.
2. أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني أو لديه مؤهلات معرفية معترف بها.
3. أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
4. أن لا يكون شاغل وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الاعانة.
5. أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل.
6. أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين او معهد أو جامعة عند تقديم طلب الاعانة، ما عدا في حالة ما اذا تعلق الامر بتحسين مستوى نشاطه.
7. أن لا يكون قد استفاد من اعانة بعنوان إحداث النشاطات.

**ثانيا: صيغ التمويل[2]**

للجهاز ثلاث صيغ للتمويل: صيغ التمويل الثلاثي، صيغ التمويل الثنائي، صيغ التمويل الذاتي.

**1. انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثلاثي**

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و يتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات و النشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تسمسيلت ، صيغ تمويل المؤسسات المصغرة، ماي 2019.

[2] نفس المرجع السابق.

**الجدول(2-1): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:**

| مستويات التمويل | المساهمة الشخصية | القرض بدون فائدة(الوكالة) | القرض البنكي |
|---|---|---|---|
| المستوى الأول<br>أقل أو يساوي 5.000.000 دج | %01 | %29 | %70 |
| المستوى الثاني<br>ما بين 5.000.001 دج<br>و 10.000.000دج | %02 | %28 | %70 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت. ماي 2019.

### 2. انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثنائي

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**الجدول(2-2):الهيكل المالي للتمويل الثنائي:**

| مستويات التمويل | المساهمة الشخصية | القرض بدون فائدة |
|---|---|---|
| المستوى الأول: أقل من5000000دج. | %71 | %29 |
| المستوى الثاني: من 5000001دج الى 1000000دج | %72 | %28 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت. ماي 2019.

### 3. انشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الذاتي:

**الجدول(2-3) الهيكل المالي للتمويل الذاتي**

| قيمة الاستثمار | مساهمة شخصية |
|---|---|
| حتى 10.000.000دج | %100 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت. ماي 2019.

**ثالثا: الاعانات المالية والامتيازات الجبائية[1].**

تمنح الاعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:

**1. مرحلة الانجاز:** ويتم في هذه المرحلة تقديم ما يلي:

**1.1.الاعانات المالية:** فبالإضافة الى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين السابقين تمنح ثلاث قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع وهي كما يلي:

قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة (500000) دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاج ودهن العمارات وميكانيك السيارات.

قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف(500000) دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون(1000000) دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون الى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصاحب المشروع وفي مرحلة احداث النشاط فقط.

التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي 100%.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تسمسيلت ، الاعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار جهاز الوكالة، ماي 2019.

### 1. 2.الامتيازات الجبائية:

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصوا على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل منخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الاعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

### 2. مرحلة الاستغلال:

و تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاثة(03) سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ستة (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.

تمتد فترة الاعفاء لمدة سنتين (02) عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث (03) على الأقل لمدة غير محددة.

وتتمثل هذه الامتيازات في:

1.2.الاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

2.2.الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشأة الاضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة المصغرة.

**المطلب الثالث: المرافقة وتكوين الشباب من طرف الوكالة.**

تمر مراحل المرافقة بمرحلتين أساسيتين:

**أولا: مرحلة الانشاء.**

**المخطط(2-1): مراحل لإنشاء مؤسسة مصغرة.**

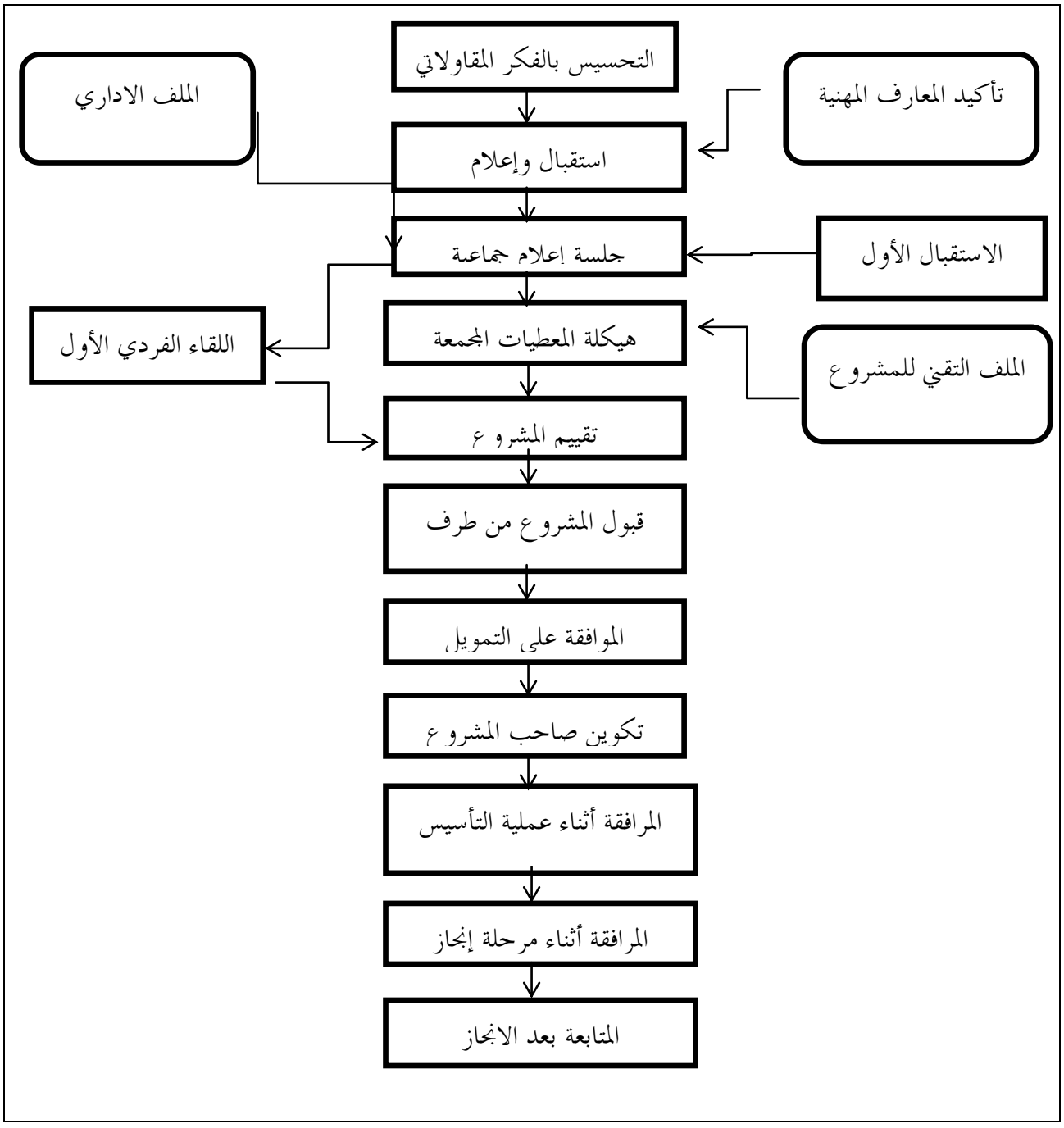


**المصدر:** الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تسمسيلت، دليل انشاء مؤسسة مصغرة، ماي 2019.

**استثمار التوسيع**[1]:

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح الى توسيع قدراتها الانتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

1- **شروط التأهيل:** يجب أن تتوفر في المؤسسة المصغرة الشروط التالية:

- جمع ثلاث سنوات من النشاط في المناطق العادية أو ستة (06) سنوات في المناطق الخاصة.
- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي.
- تسديد كامل القرض البنكي في حال تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي الى ثنائي.
- تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حال التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

2- **الاعانات المالية والامتيازات الجبائية الخاصة بالتوسيع:**

تمنح نفس الاعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الانشاء، ما عدا القروض بدون فائدة الاضافية (قرض كراء، قرض ورشات متنقلة، وقرض مكاتب جماعية).

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –تسمسيلت، دليل انشاء مؤسسة مصغرة، ماي 2019.

**ثانيا: مرحلة التوسيع.**

**المخطط (2-2) مراحل توسيع مؤسسة مصغرة.**

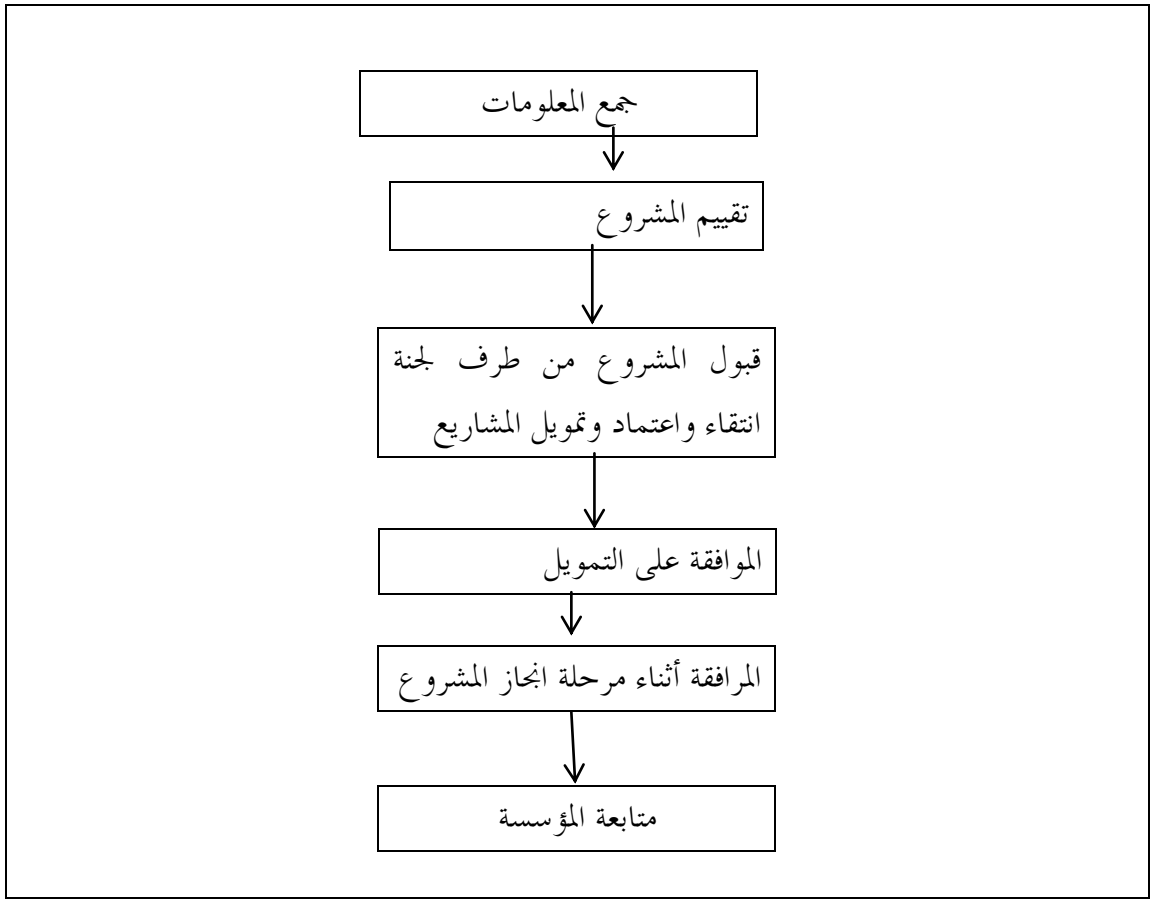


المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تسمسيلت، دليل انشاء مؤسسة مصغرة، ماي 2019.

## المبحث الثالث: دراسة جدوى المشاريع الممولة من قبل الوكالة.

تتمثل دراسات الجدوى في تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب: سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية واجتماعية وذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم دراسات الجدوى وأهميتها وأهدافها بالإضافة إلى المراحل التي تمر بها.

### المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى للمشاريع، أهميتها و أهدافها.

قدمت تعاريف عدة حول دراسات الجدوى للمشاريع.

**أولا: ماهية دراسة جدوى المشاريع:** تعرف على أنها[1]:

- أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح او فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر وبالتالي فإن دراسات الجدوى الاقتصادية تعد أداة علمية تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر، حيث تسبق الدراسة أي قرار استثماري. لذلك فإن دراسات الجدوى الاقتصادية هي الطريق الذي لا بد من عبوره بشكل صحيح حتى يمكن اتخاذ قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة.
- تتضمن كافة الدراسات التمهيدية والتفصيلية التي تتم على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة استثمارية حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول بعض افرص التي تكون مبررة اقتصاديا ورفض الفرص التي لا تكون مبررة من الناحية الاقتصادية.
- دراسة الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن دراسة علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المفتوحة، والتي قد تكون بشكل دراسات أولية تفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، ولا بد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية....

[1] صلاح الدين السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات(بين النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص19.

**ثانيا: أهمية دراسات الجدوى.**

لدراسات الجدوى اهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

- تكمن أهمية دراسات الجدوى في أنها أداة عملية تجنب المستثمرين الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر، إذ أنها تسبق اتخاذ أي قرار استثماري وبالتالي فان دراسات الجدوى تعد ذات أهمية بالغة للمستثمرين للأسباب التالية[1]:
- تساعد دراسات الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع وبيان مدى تأثيرها على ربحية المشروعات الاستثمارية في المستقبل، واختيار درجة الحساسية للعوائد المتوقعة للتغيرات المحتملة الخاصة بالتكاليف أو الايرادات.
- تجعل دراسات الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الابعاد، وتأخذ في اعتبارها كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع، وهو ما يجعل حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وباقل درجة ممكنة من عدم التأكد.

**ثالثا: أهداف دراسة الجدوى:**

تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيق عدة أهداف أهمها[2]:

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق للمجتمع أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة.
- إتاحة الفرص لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل.
- اختيار المشروعات الاستثمارية تساعد على حل المشكلات الاقتصادية في المجتمع مثل: البطالة، التضخم، الندرة، العمالة...الخ، وذلك من خلال أخذ هذه المشاكل في الاعتبار عند التقييم.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، نفس المرجع و الصفحة سابقا.

- الحصول على ترخيص بإقامة مشروع من الجهات الحكومية المختصة، فصاحب المشروع يتعين عليه أن يتقدم بدراسة جدوى إلى الجهات الحكومية المختصة والتي تقوم بدورها بعمل تعديلات على ه\ه الدراسة لتختبر الربحية القومية أو الاجتماعية للمشروع.
- تقديم دراسات الجدوى للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع وجدارته الائتمانية مما يجعلها تقبل تمويله.

**المطلب الثاني: خصائص ومراحل دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية.**

إن لدراسات الجدوى مجموعة من الخصائص والمراحل تتمثل فيما يلي:

**أولا: خصائص دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية.**

هناك العديد من الخصائص والتي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1. أنها مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تتسلسل في شكل مراحل متتالية ومتتابعة وفي كل مرحلة يتم دراسة جانب أو مجال معين، وبالتالي يتم التركيز على عناصر أو عوامل محددة في كل مرحلة تختلف عن الأخرى، ففي الدراسة التمهيدية يتم التركيز على الفرص الاستثمارية ومتغيرات البيئة الخارجية والداخلية، بينما يتم التركيز على العوامل السوقية في الدراسة التسويقية والعوامل الفنية، الهندسية، الربحية المتوقعة في الدراسة التجارية والعوامل والتكاليف الاجتماعية في الدراسة القومية...
2. يتم في كل مرحلة استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية بحيث تختلف عن الأخرى، ففي الدراسة البيئية يتم استخدام أدوات الاقتصاد العام بينما تستخدم طرق التنبؤ بالطلب وأساليب قياس السوق والاختيارات التسويقية، وفي الدراسة الفنية الهندسية يتم الاستعانة بالأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات مثل: البرمجة الخطية، وفي الدراسة المالية والاقتصادية يتم الاعتماد على التحاليل المالية وتحليل الاستثمار وقوائم المصادر واستخدامات الأموال، العائد على الاستثمار.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3. تختلف نوعية الخبرات الفنية المطلوبة للدراسة من مرحلة إلى أخرى ففي كل مرحلة تحتاج إلى نوع معين من الخبرات الفنية، فالدراسة البيئية تتطلب خبراء في القانون والاجتماع وعلم النفس والتنظيم، بينما تحتاج الدراسة التسويقية إلى خبراء في التسويق.

- أن العنصر الانساني لا يجب إغفاله على الاطلاق في مثل هذه الدراسات سواء بالنسبة للمسؤولين عن إعداد البيانات اللازمة لكل مرحلة من مراحل الدراسة أو بالنسبة لمتخذي القرار الاستثماري أنفسهم.
- أن كون الدراسات التفصيلية تتعلق بالمستقبل لذا فإن قرارات الاستثمار تتعلق أيضا بالمستقبل فهي إذا قرارات تتم في مواجهة حالات المخاطرة أو مجالات عدم التأكد ويتطلب ذلك ضرورة دراسة أساليب التحليل الكمي وعلاقتها بالقرارات الاستثمارية في حالات المخاطرة وحالات عدم التأكد.

**ثانيا: مراحل دراسة الجدى للمشاريع الاستثمارية.**

**المخطط(2-3): شكل عام لدراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية.**

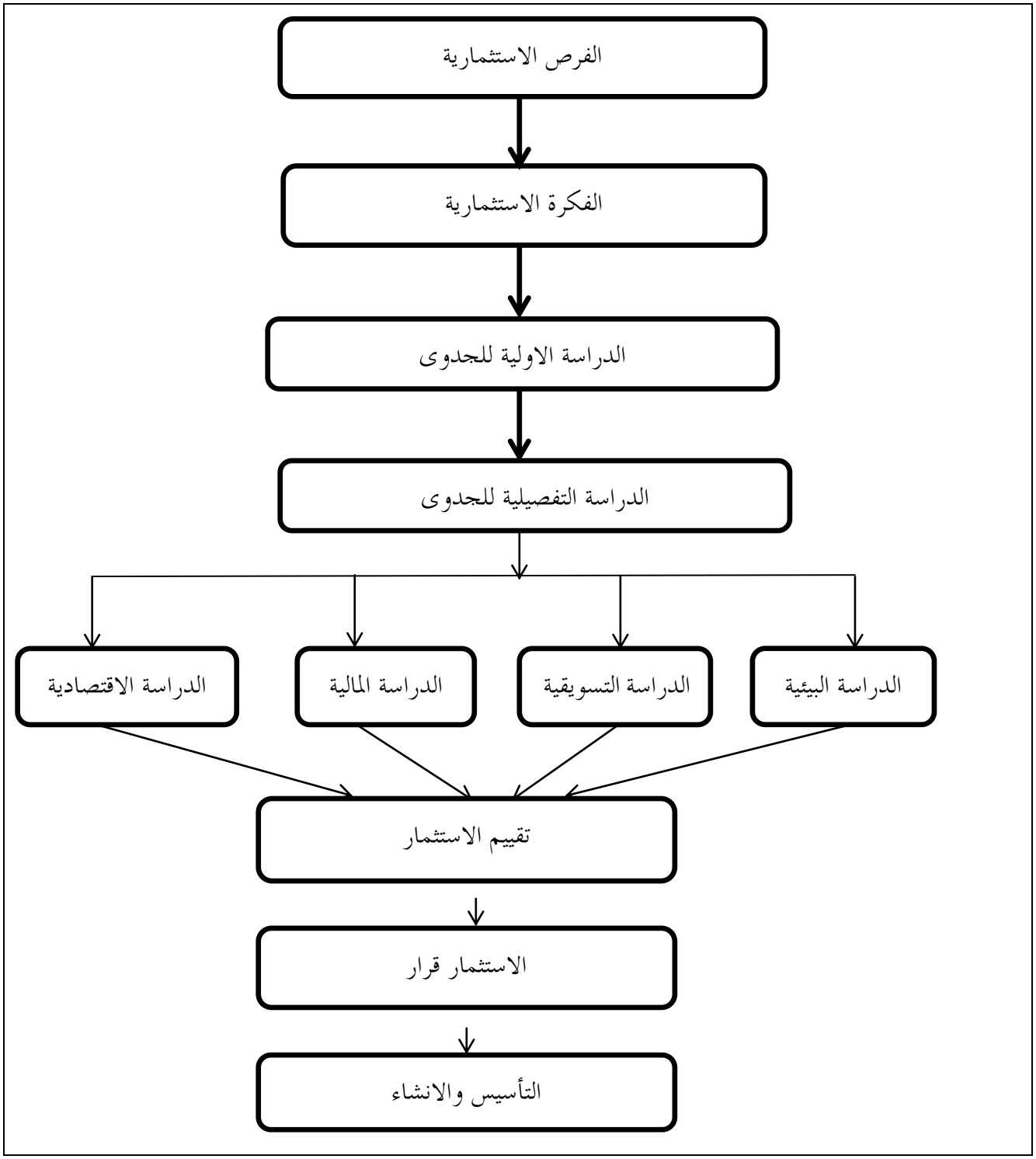


**المصدر:** بسام حسن بني عطا، الجدوى الاقتصادية للمشروعات تحليل ودراسة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010، ص94.

هناك العديد من المراحل التي مرت بها دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية وتعتبر هذه المراحل مكملة لبعضها البعض ومن أهمها[1]:

1. **مرحلة الدراسة ما قبل المشروع:** تبدأ هذه المرحلة عادة من خلال فكرة تخطر ببال رجل الأعمال مصدرها من أحد العاملين أو آراء العملاء أو رجال البيع أو المنافسين، وقد تكون عن طريق أسلوب داخلي مخطط ومنظم لتنمية الأفكار والبحث عن أفكار جديدة من خلال الحاجات والتطور التكنولوجي، الوعي الاستهلاكي، ارتفاع مستويات المعيشة...الخ.

وبذلك نستطيع أن نلخص أساس تواجد الأفكار من خلال القيام بالأعمال التالية:

- الواردات السنوية للدولة من منتوج معين: ومن خلال حجم الواردات نستطيع أن نفكر في إقامة مشروع لتغطية حاجات السوق المحلي من هذا المنتج في حال كانت الكميات المستوردة كبيرة نسبيا.
- تحليل المشروعات التي تم إلغاؤها: حيث أنه يتم أحيانا إلغاء فكرة مشروع أثبتت دراسة جدواه الاقتصادية ولكنه لم ينفذ بسبب بعض الظروف الخاصة المتعلقة بصاحب فكرة المشروع و بذلك يمكن الاستفادة من هذا المشروع وإعادة التفكير بإقامته.
- دراسة بعض المشاريع التي تحتاج إلى صناعات تكميلية: حيث أنه يعتمد نجاحها على نجاح المشروع الأساس مثل: صناعة الأغلفة، أكياس البلاستيك، إطارات السيارات و غير ذلك.
- دراسة إمكانية توفر الطاقة والمواد الأولية محليا: إن توفر هذه الموارد واستغلالها يعتبر من العوامل المهمة لنجاح المشروع في الدراسة نظرا للوفرة المتحققة من استخدام الموارد المحلية كبديلة عن تلك المستوردة.
- الاطلاع على المجلات والمنشورات والكتب الارشادية والصحف الرسمية والادلة الاقتصادية: فمن خلال متابعة ودراسة هذه المصادر تبين لنا حاجة قطاع معين إلى المشاريع أو ملاحظة مشكلة ما في إنتاج سلعة من خلال الدراسة أيضا لنشاطات

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص17.

المنتجين، المستهلكين، المجتمع، المنافسين، و غير ذلك من قوى السوق المختلفة، يظهر لنا حاجات معينة وكذلك الابتعاد عن أفكار أخرى.

- دراسة العمالة الفنية و المهارات المتخصصة: تبين لنا الدراسة توفر مهارات معينة في مجال ما وكفاءات فنية في مجال آخر لم يتم استغلالها مما يوحي بالتفكير في استغلال تلك الفرصة من خلال إقامة مشروع يعتمد على استغلال تلك القوى العاملة استغلالا أمثلا.

2. **مرحلة دراسة الجدوى التمهيدية**: حيث تهدف الدراسة التمهيدية إلى ما يلي[1]:

التأكد من عدم وجود عوائق كبيرة أمام المشروع المقترح أو المشروعات المقترحة، كذلك التأكد من أنه تستحق دراسة جدوى تفصيلية، وقد يترتب على الدراسة التمهيدية استبعاد بعض المشروعات المقترحة إلى أن يثبت وجود عوائق جوهرية أمام إقامتها و تتمثل الدراسة التمهيدية في أنها دراسة استكشافية أي أنها رؤية مبدئية للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية، وفي هذه الدراسة المبدئية يتم التركيز على بعض النقاط الاساسية التي تتمثل فيما يلي[2]:

-الموانع الجوهرية: سواء بتشريع أو غير تشريع فمن الممكن أن تكون المنطقة المراد إقامة المشروع فيهل غير مسموح بها حيث أن الدولة لا ترخص فيهل للمشروعات باعتبارها منطقة سكنية مثلا.

-القوانين والتشريعات: قد توجد في كل دولة قوانين أو تشريعات نوعية النشاط المسموح وغير المسموح به.

-مناخ الاقتصاد القومي والظروف البيئية والاجتماعية: يشمل المناخ الاقتصادي أشياء متعددة مثل: مجموعة العادات، التقاليد، القيم، الأعراف السائدة في المجتمع والسياسة الداخلية والخارجية التي يكون لها انعكاسات على الاستثمار والاستقرار الداخلي، أي استقرار الاسواق لأنه يرتبط بالاستقرار الداخلي للدولة.

-العوامل والظروف التي تتعلق بالمقومات الأساسية: مثل صعوبة الحصول على تراخيص وتعقد الاجراءات الادارية والبيروقراطية التي تجعل المستثمر يفضل الابتعاد كليا عنها والبحث عن

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص57، ص58.
[2] المرجع السابق، ص59، ص60.

فرص أفضل في أماكن أخرى وهذا يعتبر مؤشرا على صعوبة التنفيذ ومن ثم لا تكون هناك حاجة لعمل دراسة جدوى تفصيلية.

-ظروف الصناعة: فلا بد من معرفة كافة الظروف المتعلقة بالصناعة ومستوى التكنولوجيا المطلوبة للصناعة وإمكانية توافره.

3. **مرحلة دراسة الجدوى التسويقية**: تهدف دراسة الجدوى التسويقية إلى التعرف إلى الجانب المختلف أو الجوانب المختلفة لسوق السلعة التي يتجه المشروع نحو إنتاجها لتقدير حجم المبيعات الذي يمكن أن يحققه حاليا ومستقبلا، كذلك رسم السياسة التسويقية المناسبة حيث تعتبر الدراسة التسويقية أحد الجوانب الهامة في دراسات جدوى المشروعات، وهي تحتاج إلى خبرات جيدة في هذا المجال وإنتاج أي سلعة جديدة يتطلب ضرورة التنبؤ بحجم الطلب المتوقع، و أسعار البيع المتوقعة وإجراء البحوث على السلع المراد تسويقها والإعلام لها والترويج بالإضافة إلى عمليات النقل، التخزين، التوزيع، التعرف على ظروف واتجاهات السوق المحلي، ذلك من خلال التعرف على القوة الشرائية للمستهلكين ومن خلال توزيع الدخول وتطور الناتج المحلي والاجمالي[1].

4. **مرحلة الدراسة البيئية**: حيث تنقسم البيئة المحيطة بالمشروع إلى قسمين رئيسيين[2]:

-البيئة الخارجية للمشروع: وهي البيئة المحيطة بهمن الخارج وتؤثر على أدائه وربحيته وتشتمل على جزئين:

-البيئة الخارجية المؤثرة على أداء المشروع: وهذه البيئة ليس للمشروع أي سيطرة عليها ولكنها ذات تأثير جوهري على أدائه وربحيته ومن أمثلة ذلك المؤثرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية، التكنولوجية.

-البيئة الخارجية الناتجة عن المشروع: مثل الآثار والتكلفة الاجتماعية السلبية الناتجة عن عمل المشروع، كالتلوث الهوائي الناتج عن مصانع الاسمنت أو التلوث المائي الناتج عن أداء الشركات الكيماوية.-البيئة الداخلية للمشروع: تشمل كل ما يملك المشروع التأثير فيه وذلك مثل: مالية المشروع، أصوله، خصومه، حجم مبيعاته، كذلك السوق، ظروف

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] المرجع السابق، ص73.

المنافسة، الطلب على منتجاته كذلك عناصر الانتاج التي يشتريها المشروع وتكلفة الحصول عليها...الخ.

5. **مرحلة الدراسة المالية:** تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الاوقات المناسبة بتكلفة معقولة، وتحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، هنا تقوم الدراسات المالية بإعداد التقديرات عن إيرادات المشروع من ناحية والتكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل من ناحية أخرى على مدى العمر الانتاجي للمشروع، حيث تسعى للتدخل من مقدرة المشروع على استرداد تكلفة الاستثمارات التي يستعملها المستثمر وخلال فترة استرداد مقبولة، وقدرة المشروع على تحقيق معدل عائد مناسب، بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية اللزمة ومصادر الحصول عليها[1].

6. **مرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية:** تهدف دراسة الجدوى الاقتصادية إلى تحليل الكفاءة الإنتاجية للمشروع بعيدا عن أي تدخلات خارجية قد تحد من مقدرته على رفع مستوى ربحيته إلى المستوى المحتمل أو قد يعينه على الاستمرار رغم انخفاض مستوى ادائه، وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يتعين استخدام ما يسمى بالأسعار الاقتصادية في تقويم ربحية المشروع بدلا عن الأسعار السوقية التي تستخدمها دراسة الجدوى المالية[2].

**المطلب الثالث: نموذج دليل لدراسة مشروع اقتصادي.**

إن فكرة المشروع الصغير هي المفتاح الاساسي لنجاح المشروع ويبقى الراغب في إنشائه في حيرة من أمره بين العديد من الافكار، لذلك يجب أن يكون النشاط المراد مزاولته مناسبا لطبيعتك ومهاراتك وخبرتك...الخ.

بصفة عامة تتميز المشروعات الصغيرة بأنها من أهم مصادر الابتكارات والاختراعات للمشروعات الكبيرة بحيث أنه كثيرا ممن يقدمون على إنشاء مشروعا خاصا بهم يكونون راغبين في تنفيذ فكرة مبتكرة.

يتكون نموذج دليل دراسة المشروع الاقتصادي مما يلي[3]:

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص33، ص35.
[2] المرجع السابق، ص117.
[3] نفس المرجع و الصفحة سابقا.

اسم المستثمر .....

الاسم التجاري للمشروع .....

هدف المشروع .....

موقع المشروع .....

**أولا: الشروط الواجب توافرها في الدراسة:**

**أ. لمحة عامة عن المشروع[1]:**

1. اسم المالك والشكل القانوني للملكية.
2. الغرض(المنتجات، النشاطات الانتاجية الاخرى).
3. موقع المشروع.
4. مساحة وحجم المشروع.
5. نظام ونوع الإدارة.

**ب. المقومات الاقتصادية والتسويقية للمشروع[2]:**

1. وضع السوق المالي.
2. لمحة عن توقعات السوق خلال عمر المشروع.
3. طاقة المشروع وتقدير حصته من حجم السوق.
4. نظام السوق المتبع للمشروع.

ت. **المقومات الفنية للمشروع[3].**

1. ملاءمة الانتاج المقترح لطبيعة موقع المشروع.
2. وصف وتحليل المكونات الفنية واللوجستية للمشروع.
3. توفر الخدمات ونوعيتها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[3] المرجع السابق.

4. الطرق المقترحة لمواجهة ومعالجة المشاكل الفنية والادارية التي من المتوقع أن تواجه عمليات الانتاج.
5. معدلات درجات الحرارة وحالة المناخ لمنطقة المشروع ودرجة الاهمية.

**ثانيا: دراسة جدوى الفكرة المقترحة.** هناك نوعان من دراسات الجدوى هما[1]:

1. **دراسة الجدوى المبدئية:** بهدف اتخاذ قرار بالقبول أو الرفض قبل بذل مجهودات كبيرة في الدراسة، وتشمل على دراسات أولية من:
   - حجم الطلب المتوقع والانتاج.
   - الاستثمارات اللازمة للمشروع.
   - الاهداف التي يتم على أساسها القبول المبدئي للمشروع والموافقة على استكمال دراسة الجدوى النهائية.
2. **دراسة الجدوى النهائية:** الدراسة التفصيلية للفكرة التي تثبت جدواها مبدئيا.

**الجدول(2-4): أهم مراحل دراسة الجدوى النهائية للمشروع الصغير:**

| الدراسة التسويقية | الدراسة الفنية الانتاجية | الدراسة المالية | الدراسة التنظيمية، الادارية والقانونية |
|---|---|---|---|
| دراسة الطلب: رغبات، قدرات، خصائص.<br>تقدير المبيعات المتوقعة. | تقدير حجم الانتاج.<br>تحديد حجم المشروع.<br>مكان المشروع والتصميم الداخلي له.<br>دراسة المدخلات المطلوبة للمشروع من آلات، معدات، مواد، عمالة وإنتاجية.<br>التسهيلات والمرافق الاساسية للمشروع. | تحليل التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل.<br>إعداد هيكل تحويل المشروع(رأس المال المستثمر/القروض)<br>حساب الأرباح المحققة. | إعداد الهيكل التنظيمي للمشروع.<br>تقدير الاحتياجات من العمالة. |

**المصدر:** أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الاسكندرية للكتاب، 2009، ص242

[1] أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الاسكندرية للكتاب، 2009، ص242.

**خلاصة الفصل:**

حاولنا من خلال ما سبق ذكره اعطاء لمحة عامة عن نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال التطرق الى نشأتها، المهام التي اسندت لها والأهداف التي انشئت من أجلها. كما تطرقنا أيضا من خلال الهيكل التنظيمي الى ابراز مختلف المصالح التي تسهر على ادارة وتأطير عمل الوكالة. سلطنا الضوء أيضا على صندوق الكفالة المشترك الذي يعتبر كجهاز مكمل لعمل الوكالة حيث يقوم هذا الأخير بضمان أخطار القروض التي تمنحها الوكالة للشباب اصحاب المشاريع.

تعرضنا ايضا في الفصل السابق الى الخطوات الواجب اتباعها لإنشاء مؤسسة مصغرة، صيغ تمويلها و مرافقة الوكالة لمختلف المشاريع المؤهلة والممولة.

عرجنا في الأخير على دراسة جدوى المشاريع من طرف الوكالة، ماهيتها، خصائصها و مراحلها كما قدمنا نموذج دليل لدراسة مشروع اقتصادي.

لذا من بين الحلول التي قامت بها الدولة الجزائرية للقضاء على البطالة هو أنها شجعت الشباب على المبادرة في إنجاز مشاريع مختلفة تمثلت في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذا بدعم منها، و من بين البرامج المعتمدة في ذلك هو انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

# الفصل الثالث

## دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: فرع تسمسيلت

**تمهيد:**

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وهي ، كما تم التعرض اليه في الفصل السابق، مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة، بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني وامتصاص البطالة. تمنح الوكالة الإعانات المالية والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية في مرحلتي الانطلاق و الاستغلال، تضمن تكوين الشباب ومرافقتهم، كما تقدم للمؤسسات المصغرة أشكالا مختلفة من التمويل.

لقد انطلق التشغيل الفعلي لجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال السداسي الثاني من سنة 1997 ، وقد حاولت الجزائر من خلال الوكالة مساعدة الشباب ومكافحة البطالة ، وسنحاول فيما سيأتي الوقوف على المساهمة الفعلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، من خلال حصيلة النتائج المحققة خلال الفترة من 2007 الى2017 .

المبحث الأول: لمحة عن وضعية البطالة والتشغيل في ولاية تسمسيلت

المبحث الثاني: حوصلة عن نشاط الوكالة في تسمسيلت من 2007الى 2017

## المبحث الأول: لمحة عن البطالة والتشغيل في ولاية تسمسيلت

لقد كانت سياسة التشغيل ومكافحة البطالة دوما ولازالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث وضعت الدولة برامج وآليات ناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة والمتسربين من المدارس الوطنية ومن خلال استراتيجية الحكومة لترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

### المطلب الأول: وضعية البطالة والتشغيل بالولاية

على مستوى ولاية تسمسيلت، برنامج العمل المسطر من طرف مديرية التشغيل باعتبارها المشرفة على قطاع التشغيل رفقة مدراء و رؤساء آليات وأجهزة التشغيل، أخذ بعين الاعتبار كل الانشغالات المحلية للشباب طالبي العمل من جهة وأهداف الاستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة من جهة ثانية اضافة إلى المؤشرات الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة ومميزات الولاية والتي نذكر منها:

الجدول(3-1) مؤشرات التشغيل من 2008 الى 2017

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد الاجمالي للسكان | 288902 | 294476 | 300121 | 305924 | 311347 | 322158 | 329622 | 335043 | 341744 | 348582 |
| السكان في سن العمل | 200127 | 201248 | 210548 | 220256 | 229548 | 235300 | 210914 | 216660 | 221000 | 235525 |
| الفئة العاملة | 80591 | 87633 | 108903 | 135951 | 140756 | 149957 | 158901 | 164034 | 168049 | 164632 |
| الفئة البطالة | 11122 | 10781 | 12698 | 17973 | 15476 | 16653 | 17362 | 16519 | 17412 | 16441 |
| الفئة النشطة | 91713 | 98414 | 111601 | 153924 | 156232 | 166610 | 176263 | 180553 | 185461 | 181073 |
| نسبة النشاط | %45.83 | %48.90 | %53.00 | 68.65% | %69.06 | %70.84 | %83.57 | %83.34 | %83.928 | %76.92 |
| معدل العمل | %40.26 | %43.54 | %51.72 | %61.72 | %62.31 | %63.73 | %75.33 | %75.71 | %76.04 | % 69.9 |
| معدل البطالة | %12.12 | %10.95 | %10.93 | %10.10 | %9.90 | %9.99 | %9.85 | %9.15 | %9.38 | % 9.08 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، حصيلة التشغيل، ماي 2019

**ملاحظة:** معطيات سنة 2007 غير متوفرة.

**الشكل(3-1) مؤشرات التشغيل (حسب الفئات)**

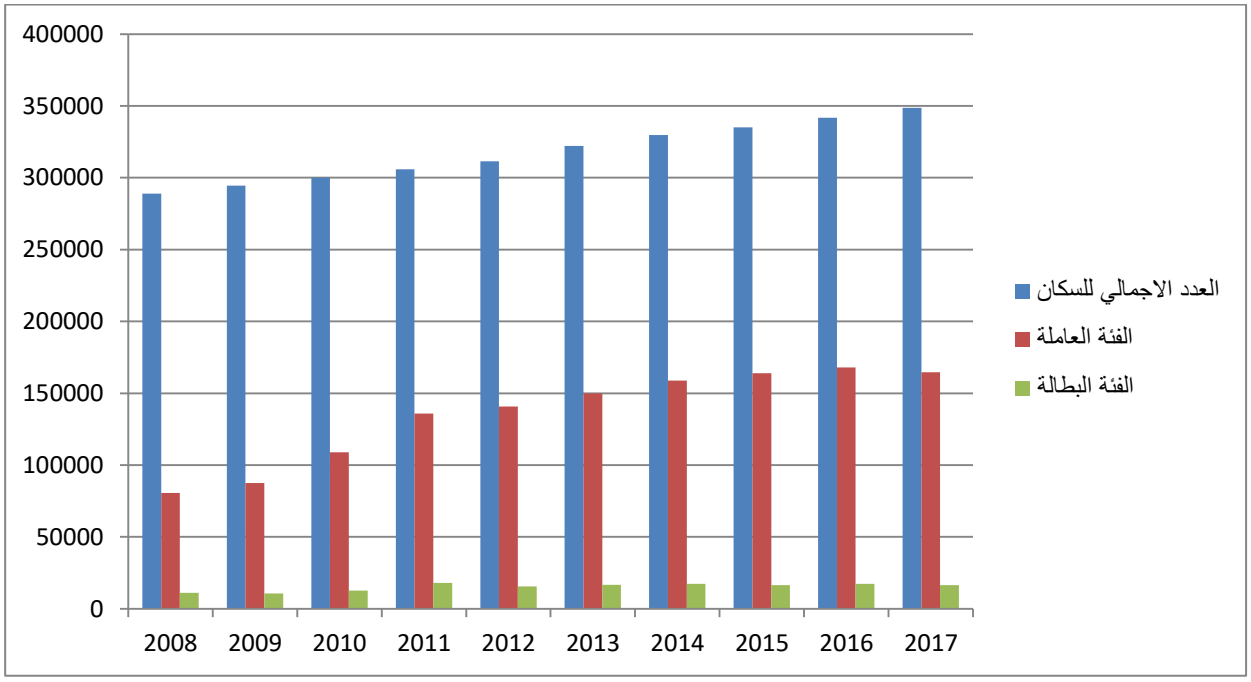


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول(3-1)

من خلال الشكل السابق نلاحظ التزايد الملحوظ في عدد السكان من سنة 2008 الى سنة 2017 الشيء الذي كان يستوجب على الدولة أخذه بعين الاعتبار فيما يخص خلق مناصب شغل جديدة واستحداث مؤسسات قادرة على امتصاص البطالة. هذه الزيادة في السكان صاحبها تزايد ملحوظ من سنة الى أخرى في الفئة العاملة، وهذا دليل على أن الدولة اتخذت التدابير اللازمة للاستجابة الى حد ما للتزايد المتوقع في طلبات العمل الجديدة. لكن من جهة اخرى نلاحظ أن هناك زيادة على مستوى الفئة البطالة و هذا قد يكون طبيعي بما أن هناك زيادة في عدد السكان، إلا أن ذلك يمكن تفسيره أيضا بأن الاستراتيجيات المتبعة في التشغيل لم تكن قادرة على التوفيق بين تزايد السكان و تلبية الطلب المتزايد على العمل من طرف الدولة الجزائرية بصفة عامة.

اما من خلال التمثيل البياني الموالي (3-2) فنلاحظ أنه رغم الزيادة الملاحظة في عدد البطالين الا أن نسبة البطالة سجلت تناقصا مهما، الشيء الذي يعتبر كمؤشر ايجابي عن وضعية التشغيل في الولاية.

**الشكل(3-2) مؤشرات التشغيل (المعدلات بالنسبة المئوية)**

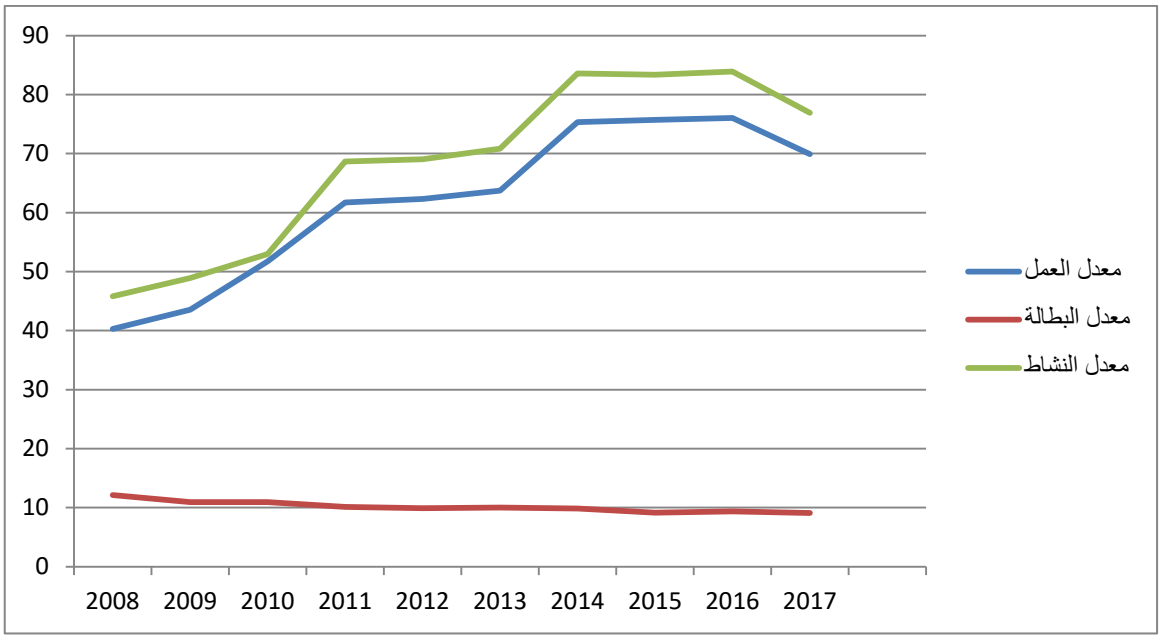


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (3-1)

**المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع تسمسيلت-**

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع تسمسيلت- من بين 51 فرع التي انشئت لتغطي كل الولايات اضافة الى العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق من الوطن.

**أولا: بداية نشاط الوكالة -فرع تسمسيلت-[1]:**

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تسمسيلت، بتاريخ 01 ديسمبر 1997. كما تتوفر الوكالة على ملحقتين:

1.ملحقة تسمسيلت وتتكفل بالدوائر التالية: تسمسيلت، لرجام، برج بونعامة، الازهرية، خميستي، عماري، ومقرها على مستوى الوكالة بمقر الولاية.

2.ملحقة ثنية الحد وتتكفل بالبلديات التالية: ثنية الحد، سيدي بوتشنت، برج الأمير عبد القادر، اليوسفية، والتي تم انشاؤها بتاريخ 2009/07/11 لتقريب الادارة من المواطن.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع تسمسيلت- التعريف بالوكالة، ماي 2019.

**ثانيا: هيكلها التنظيمي[1]:**

**المخطط(3-3) الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع تسمسيلت-**

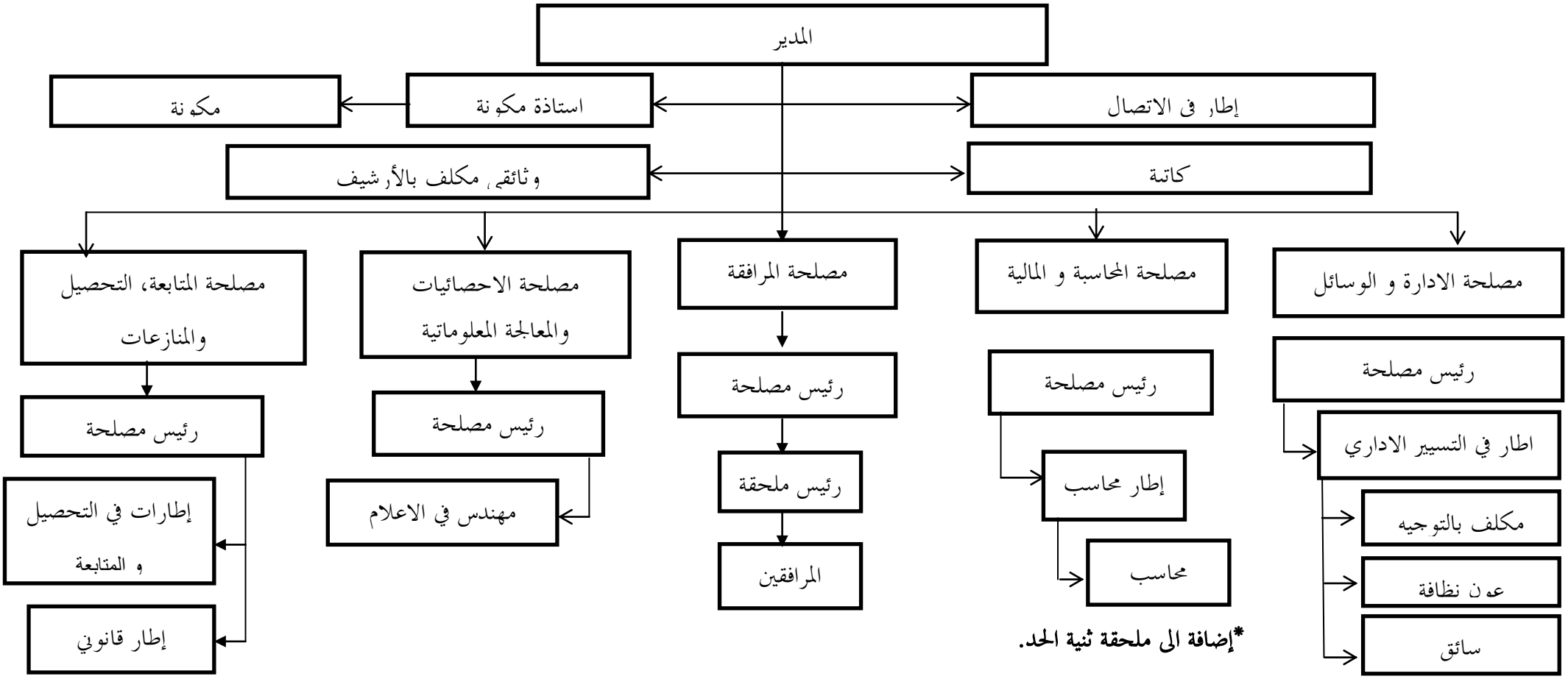


***إضافة الى ملحقة ثنية الحد.**

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت، التعريف بالوكالة، ماي 2019

**المطلب الثالث: دراسة وضعية الملفات المودعة لإنشاء مؤسسات صغيرة**

نقدم فيما يلي معطيات عامة عن عدد الملفات المودعة لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تسمسيلت في الفترة الممتدة من 2007 الى 2017.

**الجدول(3-2) عدد الملفات المودعة**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الملفات المودعة | 130 | 145 | 512 | 444 | 3936 | 670 | 447 | 385 | 383 | 38 | 54 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت، ماي 2019.

**الشكل(3-4): تطور عدد الملفات المودعة بين 2007 الى 2017**

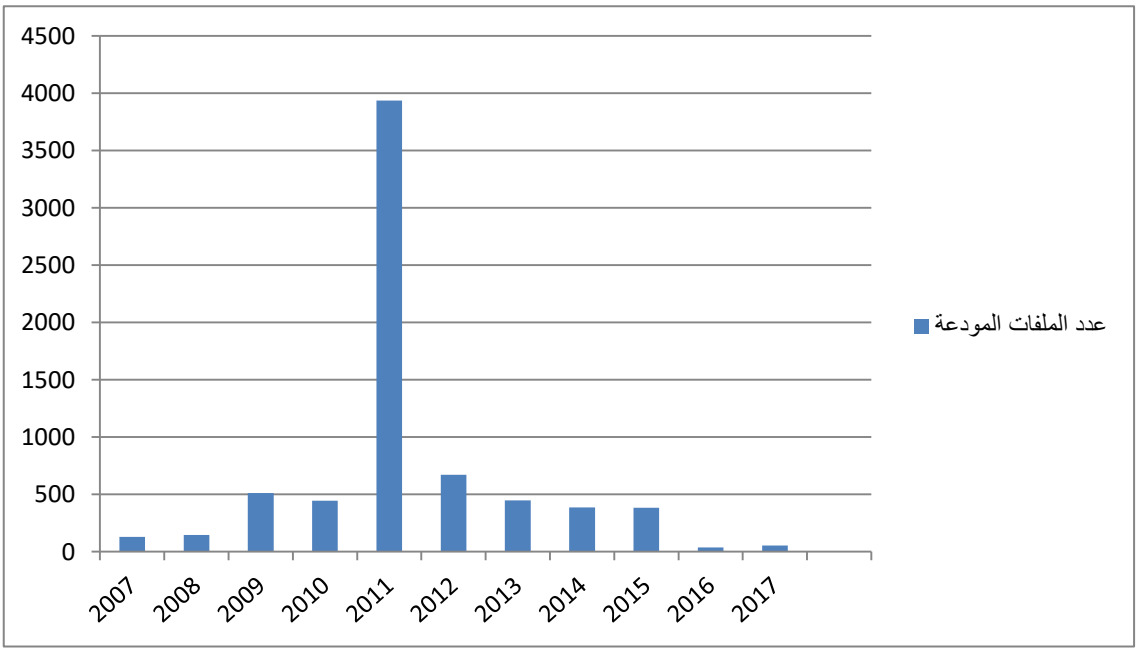


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (3-4)

يوضح الشكل (3-4) أن سنة 2011 هي السنة التي تلقت فيها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت أكبر عدد من الملفات للشباب الراغبين في الاستفادة من الدعم، والسبب في ذلك يعود الى خفض الوكالة لقيمة مساهمة الشاب المستثمر(من 2% الى 1%) و خفض بنسبة 100% على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

**أولا: حصيلة لجنة انتقاء واعتماد وتمويلCSVF مشاريع استثمارات الشباب**

**الجدول(3-3): دراسة الملفات المودعة (المعطيات متوفرة من 2010 الى 2018)**

| السنة | عدد الملفات المقدمة للجنة | عدد الملفات المقبولة | النسبة % | عدد الملفات المؤجلة | النسبة % | عدد الملفات المرفوضة | النسبة% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 329 | 274 | 83.28 | 50 | 15.19 | 5 | 1.51 |
| 2011 | 2517 | 2480 | 98.52 | 30 | 1.19 | 7 | 0.27 |
| 2012 | 518 | 390 | 75.28 | 112 | 21.62 | 16 | 3.08 |
| 2013 | 194 | 159 | 81.95 | 26 | 13.40 | 9 | 4.63 |
| 2014 | 301 | 249 | 82.72 | 31 | 10.29 | 21 | 6.97 |
| 2015 | 483 | 352 | 72.87 | 125 | 25.87 | 6 | 1.26 |
| 2016 | 61 | 36 | 59.01 | 18 | 29.50 | 7 | 11.49 |
| 2017 | 58 | 45 | 77.58 | 9 | 15.51 | 4 | 6.91 |
| 2018 | 258 | 217 | 84.10 | 28 | 10.85 | 13 | 5.05 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

ملاحظة: المعطيات الخاصة بالسنوات 2007، 2008، 2009 غير متوفرة لدى المصالح المعنية.

**الشكل(3-5): دراسة الملفات المودعة لدى الوكالة.**

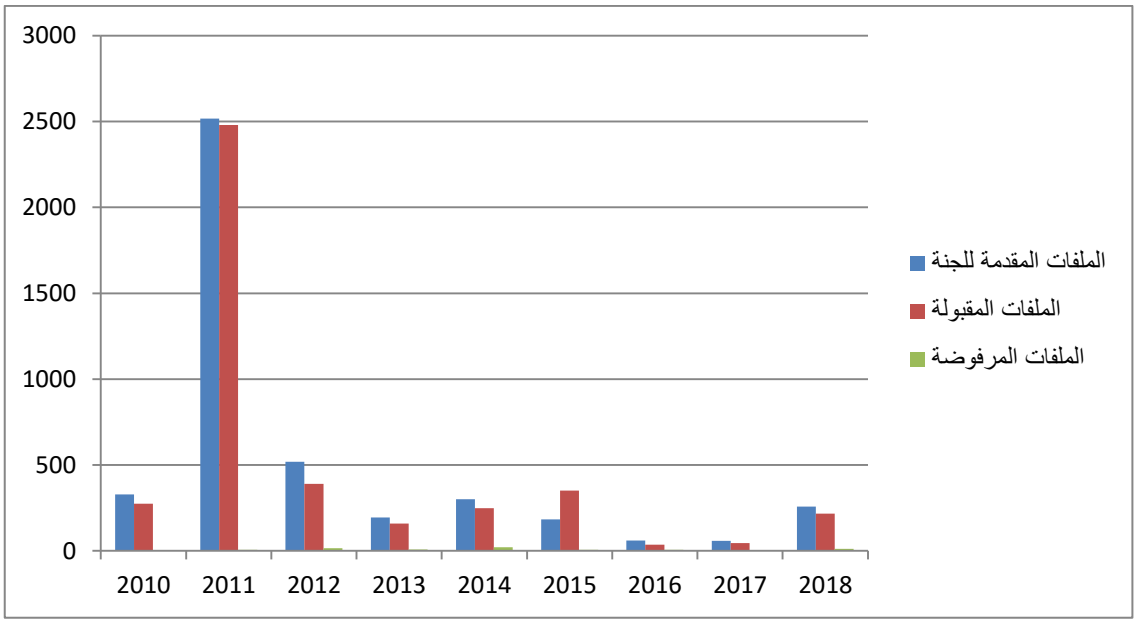


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-3).

نلاحظ من خلال الشكل(3-5) أن نسبة قبول الملفات المودعة من طرف الشباب لدى لجنة الانتقاء و الاعتماد و التمويل هي مرتفعة اذا ما قارناها بالملفات المرفوضة حيث يعتمد القبول أو الرفض على شروط التأهيل التي سبق و أن تطرقنا اليها في الفصل السابق. و تبقى سنة 2011 الاوفر حظا من ناحية تأهيل الملفات المودعة وذلك للتسهيلات التي منحتها الدولة الجزائرية في هذه الفترة.

## ثانيا: توزيع ملفات الشباب حسب قطاع النشاط والمناصب المحدثة من 2011 الى 2018

المعطيات الآتية تبين وضعية الملفات المودعة حسب كل قطاع على حدى:

**الجدول(3-4) قطاع الصناعة**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملفات المودعة | 160 | 21 | 63 | 40 | 55 | 5 | 2 |
| الملفات المؤهلة | 117 | 23 | 41 | 38 | 31 | 7 | 1 |
| المشاريع الممولة | 33 | 29 | 38 | 32 | 38 | 24 | 5 |
| مناصب الشغل المحدثة | 45 | 73 | 122 | 96 | 104 | 65 | 12 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

**الجدول(3-5) قطاع الفلاحة**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملفات المودعة | 522 | 107 | 122 | 68 | 120 | 15 | 39 | 132 |
| الملفات المؤهلة | 205 | 98 | 129 | 35 | 109 | 10 | 33 | 122 |
| المشاريع الممولة | 51 | 131 | 33 | 52 | 44 | 25 | 13 | 38 |
| مناصب الشغل المحدثة | 10 | 327 | 81 | 120 | 100 | 55 | 34 | 109 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

**الجدول(3-6) قطاع البناء والأشغال العمومية**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملفات المودعة | 262 | 78 | 35 | 35 | 15 | 3 | 0 | 8 |
| الملفات المؤهلة | 215 | 128 | 34 | 28 | 10 | 3 | 0 | 4 |
| المشاريع الممولة | 46 | 317 | 96 | 45 | 22 | 8 | 3 | 1 |
| مناصب الشغل المحدثة | 455 | 792 | 359 | 151 | 67 | 26 | 9 | 3 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

**الجدول(3-7) قطاع الحرف والخدمات**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملفات المودعة | 2460 | 341 | 221 | 242 | 194 | 15 | 13 | 60 |
| الملفات المؤهلة | 1624 | 387 | 197 | 182 | 132 | 19 | 10 | 48 |
| المشاريع الممولة | 251 | 411 | 322 | 182 | 102 | 53 | 21 | 35 |
| مناصب الشغل المحدثة | 341 | 1028 | 790 | 495 | 241 | 126 | 53 | 106 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

**الجدول(3-8) كل القطاعات مجتمعة:**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملفات المودعة | 3923 | 645 | 441 | 385 | 384 | 38 | 54 | 233 |
| الملفات المؤهلة | 2480 | 767 | 401 | 283 | 282 | 39 | 44 | 193 |
| المشاريع الممولة | 420 | 1150 | 489 | 311 | 206 | 110 | 42 | 78 |
| مناصب الشغل المحدثة | 955 | 2875 | 1352 | 862 | 512 | 272 | 108 | 231 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، 2019. بتصرف

**الشكل(3-6) مناصب العمل المحدثة ( 2011من الى 2018) في كل القطاعات مجتمعة**

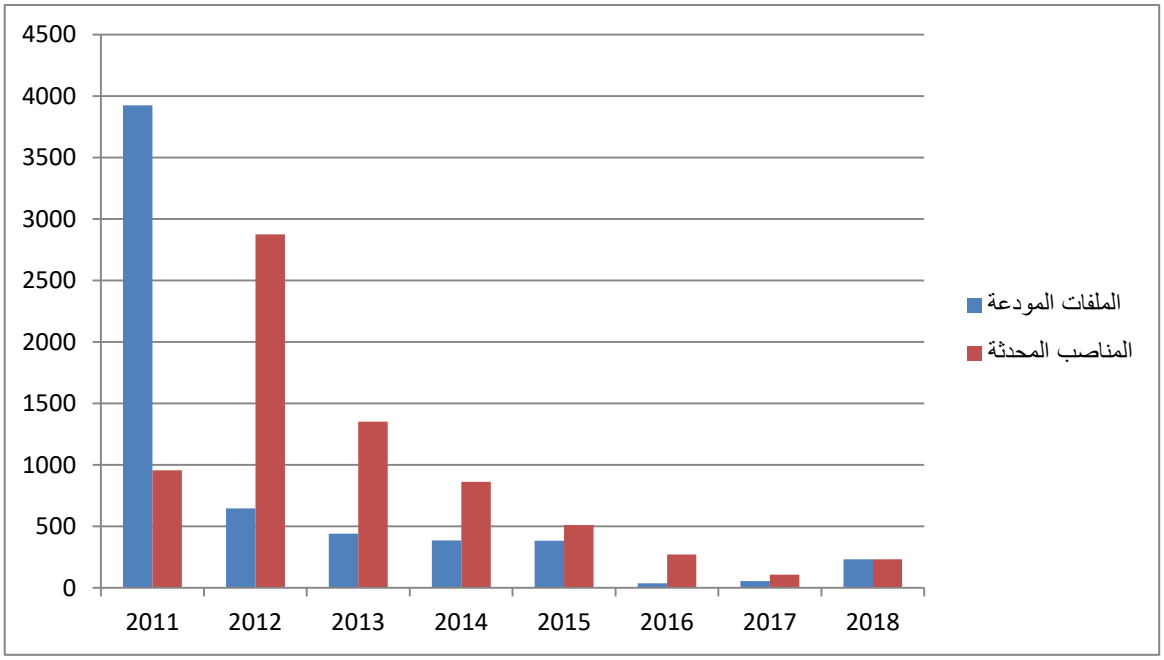


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-8)

من خلال المعطيات الموجودة في الجداول (3-4)، (3-5)، (3-6)، (3-7)، ومن خلال الشكل (3-6) نلاحظ أن كل القطاعات شهدت خلق اكبر عدد لمناصب الشغل في سنة 2011 و بعد ذلك بدأت في التراجع و السبب في ذلك راجع الى تشبع بعض القطاعات كقطاع النقل مثلا و بالتالي لم تعد تستوعب الا عدد قليل من الطلبات و بالتالي تراجع في عدد مناصب الشغل. كما يعود ذلك أيضا الى خصوصيات الولاية.

## المبحث الثاني: حصيلة نشاط الوكالة بولاية تسمسيلت من 2007 الى 2017.

شهدت الوكالة منذ بداية نشاطها توافدا كبيرا للشباب طالبي الاستفادة من دعم مشاريعهم الاستثمارية. وكما تلعب الوكالة دورا هاما في احداث مناصب شغل فهي تلعب دورا ايضا في التحسيس و التوعية فيما يخص الفكر المقاولاتي لدى الشباب.

### المطلب الأول: نشاطات خاصة بالتعريف بالوكالة، الاعلام و التوعية

إضافة الى الهدف و المهمة الاساسيتين للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ألا وهي المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة بإحداث مناصب شغل للشباب، تقوم الوكالة بنشاطات اعلامية توعوية بالشراكة مع مختلف الهيئات و الجمعيات الفاعلة في الوسط الاقتصادي هدفها تنمية الفكر المقاولاتي لدى الشباب خاصة منها في الوسط الجامعي.

### أولاً: دار المقاولاتية [1]:

أنشئت دار المقاولاتية بتاريخ 2013/07/23 في إطار إتفاقية شراكة بين المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي و الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب ، و كانت لها نشاطات متفاوتة عبر السنوات حيث كانت من بين أول الدور التي أنشئت عبر الوطن .

و قد تم إعادة تجديد هاته الاتفاقية بتاريخ 2017/03/14 أين تم إعادة تشكيل عضوية دار المقاولاتية و تم المصادقة على برنامج عمل مشترك .

و يمكن القول أن النشاط الفعلي و الجاد لدار المقاولاتية بدأ في الموسم 2018/2017 و ذلك إثر تنصيب اللجنة المحلية المشتركة في ظل اتفاقية الإطار المبرمة بين وزارة العمل و التشغيل و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، أين تم تعريف طلبة المركز الجامعي و المحيط الاجتماعي بخصوص الهيئات والأجهزة المكلفة بالشغل و خلق النشاطات و تحسيسهم بخلق مؤسساتهم و مرافقتهم من أجل التكفل بهم في شتى أجهزة خلق النشاطات ، و كل هذا من خلال التظاهرات و الفعاليات المنظمة نذكر منها تنظيم يوم دراسي يوم 2019/02/26 بعنوان " التعليم و التكوين المقاولاتي للطلبة الجامعيين كآلية لتعزيز روح المقاولاتية " حيث كلل بجملة من التوصيات و الاقتراحات .

هذا و يمكن أن نوجز أهم نشاطات دار المقاولاتية من خلال الجدول الموالي :

[1] مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019.

**الجدول (3-9) نشاطات تحسيسية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسمسيلت**

| طبيعة النشاط | عنوان النشاط | التاريخ | الهيئات المشاركة | الأهداف | المشاركون |
|---|---|---|---|---|---|
| الأيام الدراسية | التعريف بدار المقاولاتية | 19/02/2018 | دار المقاولاتية + مديرية التشغيل+ANSEJ | التعريف بدار المقاولاتية و نشاطاتها و تحسيس الطلبة بضرورة الإنخراط . | مفتوحة لجميع الطلبة |
| | ترسيخ الفكر المقاولاتي لدى الطلبة | 15/03/2018 | دار المقاولاتية + مديرية التشغيل+ANSEJ | إعلام الطلبة بمستجدات الجهاز عبر كل معاهد المركز الجامعي و إعلامهم بالفرص التموفرة للإستثمار بها | مفتوحة لجميع الطلبة |
| | التعليم و التكوين المقاولاتي للطلبة الجامعيين كآلية لتعزيز روح المقاولاتية | 26/02/2019 | دار المقاولاتية +مديرية التشغيل +ANSEJ+CNAC+ANGEM غرفة التجارة و الصناعة + غرفة الصناعة التقليدية و الحرف + الشباك الموحد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار +مركز السجل التجاري | مساهمة دار المقاولاتية الجامعية في بعث المشاريع عن طريق آليات الدعم و المرافقة و كذا مساهمة البرامج التكوينية لدور المقاولاتية باعتبارها دعامة أساسية لترسيخ الحس المقاولاتي في الوسط الجامعي | مفتوحة لجميع الطلبة في كامل الأطوار و كذا طلبة في نهاية الدراسة و الطلبة حاملو المشاريع |
| الجامعة الصيفية | ترسيخ الفكر المقاولاتي و تحفيزات لولوج عالم الشغل و الإستثمار | من 11 الى 13 جوان 2018 | دار المقاولاتية +ANSEJ | ترسيخ الفكر المقاولاتي و تحفيزات لولوج عالم الشغل و الإستثمار | الطلبة المهتمين بخلق مؤسسات مصغرة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| اللقاءات | أبواب مفتوحة | 12/04/2018 | دار المقاولاتية ANSEJ+CNAC+ANGEM+ AWEM+ مديرية التشغيل+مديرية السياحة | تحفيز الطلبة لولوج عالم الشغل و الاستثمار | مفتوحة لجميع الطلبة |
| | يوم دراسي | 18/04/2018 | دار المقاولاتية ANSEJ+CNAC+ANGEM+ AWEM+ مديرية التشغيل | تحفيزالطلبة لولوج عالم الشغل و الإستثمار | |
| أيام مفتوحة | | من 15 الى 18 أفريل 2018 | دار المقاولاتية+ANSEJ | أيام مفتوحة أمام الطلبة حاملي المشاريع لمناقشتها و إثرائها | مفتوحة لجميع الطلبة |
| معرض | قافلة المقاولاتية | 16/11/2018 | دار المقاولاتية و جميع أجهزة الدعم و التشغيل بالإضافة إلى نماذج لمؤسسات مصغرة ناجحة ممولة من طرف أجهزة الدعم | ترسيخ الفكر المقاولاتي و تحفيزات لولوج عالم الشغل و الإستثمار | مفتوحة لجميع الطلبة |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

**ثانيا: الأيام التحسيسية لقطاع التشغيل[1]:**

في إطار تكثيف العمل الجواري من أجل تشجيع المواطنين خاصة بالمناطق النائية على إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار آليات التشغيل خاصة المناطق الجبلية في نشاطات الأشجار المثمرة ، تربية الدواجن ، تربية النحل ، وغيرها من الأنشطة الفردية خاصة وان هذا النوع من القروض يسلم مباشرة من الوكالة دون الرجوع إلى البنك و بهذا الخصوص وتنفيذا لتعليمات السيد والي الولاية وكذا البرنامج المسطر من طرف قطاع التشغيل وتحت اشراف السيد والي الولاية ، بخصوص استغلال آليات وأجهزة التشغيل في التنمية المحلية ، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين قطاع التشغيل ممثل في السادة مدراء : التشغيل ، ANSEJ، CNAC، AWEM، ANGEMمرافقة من قطاعات التكوين المهني والتعليم المهنيين ، السياحة ، الفلاحة من جهة والمنتخبين المحليين والجمعيات الشبانية والمجتمع المدني من جهة اخرى .

جابت هاته القافلة 22 بلدية انطلاقا من بلدية سيدي بوتشنت وصولا إلى بلدية تيسمسيلت من شهر فيفري 2018 الى غاية شهر ماي 2018 ، كانت هاته اللقاءات فرصة للشباب طالبي العمل لمعرفة أكثر حول استغلال آليات التشغيل في التنمية المحلية والاستماع إلى انشغالاتهم ، وعرض ما توصل إليه مع المنتخبين المحليين ، وكذا الشباب البطال والمرأة الماكثة بالبيت من أجل الاستثمار في مشاريع من شأنها دفع عملية التنمية .

**ثالثا: إتفاقيات الشراكة بين مختلف القطاعات [2]:**

اعتبارا للأهداف المسطرة في برنامج الحكومة في مجال ترقية التشغيل و مكافحة البطالة ،لا سيما في شقه المتعلق بدعم و تشجيع المقاولاتية لدى الشباب البطالين أصحاب المشاريع، تم خلال سنة 2018 إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة مع العديد من القطاعات على غرار قطاع الفلاحة ، العدالة ، التعليم العالي و البحث و العلمي حيث تهدف هاته الاتفاقيات إلى ترقية استحداث المؤسسات المصغرة و تطويرها في جميع المجالات. و قد تم خلال سنة 2018 عقد العديد من الاجتماعات و برمجة العديد من الزيارات الميدانية التي تدخل في إطار الاتفاقية حيث تم إحصاء ما يلي :

[1] مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

[2] نفس المرجع.

**الجدول(3-10) اتفاقية ANSEJ مع دار المقاولاتية**

| الرقم | نوع الاتفاقية | الهدف من الاتفاقية | هيئات الشراكة | التاريخ | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إتفاقية إطار بين وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي و وزارة الفلاحة و التنمية الريفية | ترقية إحداث المؤسسات المصغرة و تطويرها في مجال الانتاج الفلاحي و التنمية الغابية و تثمين السلع و الخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية الطبيعية | مديرية التشغيل+الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب + الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة + مديرية المصالح الفلاحية+ محافظة الغابات | 31/10/2018 | سنعمل رفقة القطاعات المعنية على نشر لفائدة الشباب و البطالين أصحاب المشاريع الراغبين في إستحداث نشاط فلاحي أو في مجال الغابات ، المعلومات المرتبطة بجهازي دعم إحداث النشاطات ناهيك عن مرافقتهم خلال كل مسار احداث المؤسسة المصغرة و بعد مرحلة الاستغلال ، و ستمكننا هاته الإتفاقية من تثمين الخبرات في مجال الفلاحة |
| 2 | إتفاقية إطار بين وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي و وزارة العدل | مساعدة المحبوسين المفرج عنهم و المحبوسين المستفيدين من نظام الإفراج المشروط للإستفادة من إعادة إدماج من خلال البرامج المسيرة طرف الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة | مديرية التشغيل+الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب + الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة + الوكالة الولائية للتشغيل +قاضي تطبيق العقوبات المختص إقليميا + مدراء المؤسسات العقابية للدوائر كل من : تيسمسيلت ، ثنية الحد ، برج بونعامة | 25/06/2018 | من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة لهاته الشراكة تم إعداد برنامج عمل و زيارات تحسيسية لفائدة المحبوسين بالمؤسسات العقابية و مرافقتهم و توفير فرص عمل لهم لإدماجهم في سوق الشغل ،حيث يتم القيام بزيارات تحسيسية إعلامية إلى المؤسسات العقابية التابعة إقليميا لولاية تيسمسيلت مرة كل شهرين و قد تم في هذا الشأن التكفل بتسجيل هاته الفئة في قائمة طالبي العمل على مستوى الوكالات المحلية للتشغيل قصد إدماجهم في مناصب عمل كلاسيكية ، كما تم في ذات الخصوص مرافقة و تأطير 05 شبان قاموا بإنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | إتفاقية إطار بين وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي | ترقية و تطوير و تشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي و تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين و الطلبة من خلال برامج نشاطات تهدف إلى نشر و زرع الثقافة المقاولاتية | مديرية التشغيل+الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب + المركز الجامعي تيسمسيلت | 02/12/2018 | خلال آخر إجتماع لهاته اللجنة تم إعادة تشكيل اللجنة المحلية المشتركة ، كما تم في ذات السياق ضبط النظام الداخلي لهاته اللجنة. |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تيسمسيلت، ماي 2019.

## المطلب الثاني: التكوين في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتبسمسيلت

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال أساتذة مختصين و من خلال مطويات بتزويد الشاب المستثمر بكافة المعلومات التي يحتاجها.

### أولا: التحسيس والاعلام[1]

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من امتيازات و فرص الاستثمار، و ذلك عن طريق حضور احدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

### ثانيا: التكوين[2]

قبل تمويل أي مشروع استثماري من طرف الوكالة يخضع الشاب المستثمر الى تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها. حي يكون هذا التكوين اجباريا ومدته خمسة(05) أيام بالنسبة للجامعيين و ثلاثة أيام بالنسبة للآخرين.

**الجدول(3-11) يمثل عدد الدورات التكوينية لتسيير مؤسسة و عدد المستفيدين منها**

| السنة | عدد دورات التكوين | عدد المستفيدين من التكوين |
|---|---|---|
| 2015 | 20 | 382 |
| 2016 | 07 | 92 |
| 2017 | 05 | 30 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – تسمسيلت. ماي 2019.

[2] نفس المرجع.

الشكل(3-7) عدد دورات التكوين والمستفيدين منه

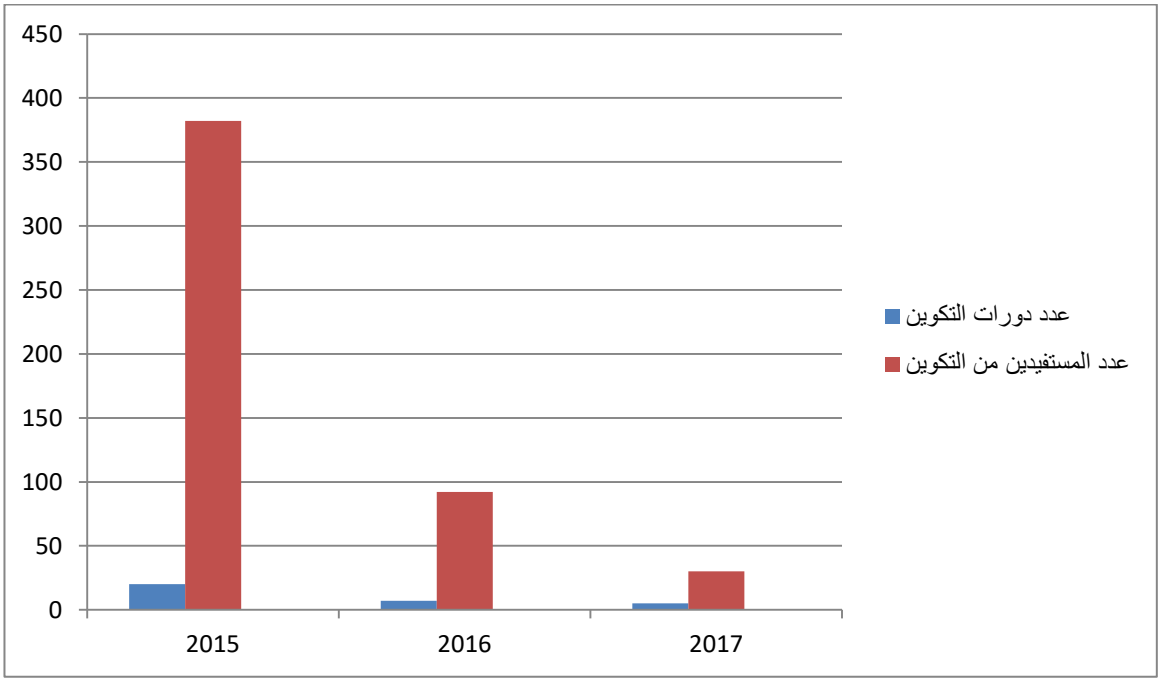


المصدر: من إعداد الطالب وبناء على معطيات الجدول(3-13)

يتبين لنا من خلال الشكل(3-7) أعلاه ان عدد العورات التكوينية في تناقص ملحوظ منذ سنة 2015 وتبعا لذلك نسجل أيضا تناقصا في عدد المستفيدين من التكوين.

**الجدول(3-12) نسبة تحصيل ديون القرض الغير مكافئ الممنوح من طرف الوكالة:**

| السنة | النسبة |
|---|---|
| 2015 | %61.15 |
| 2016 | %84.41 |
| 2017 | %97.95 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

**الشكل(3-8) نسبة تحصيل ديون القرض الغير مكافئ الممنوح من طرف الوكالة**

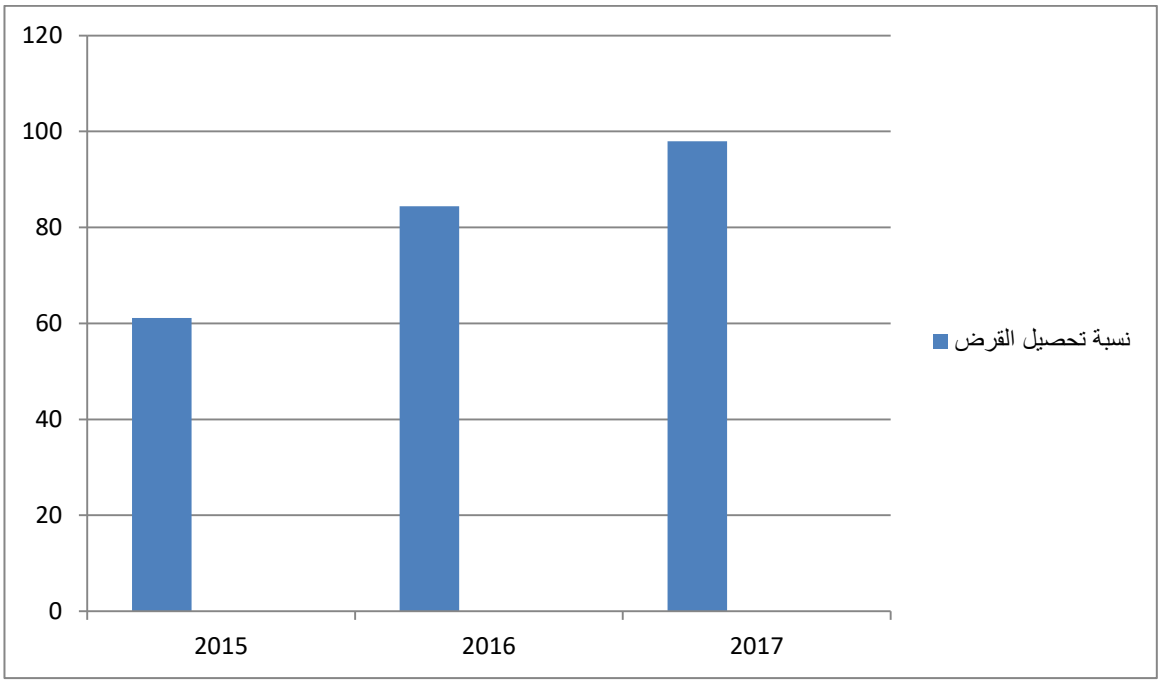


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (3-14)

يتضح من خلال الرسم البياني أن هناك ارتفاع في نسبة تحصيل القروض الممنوحة من طرف الوكالة وهذا يعتبر مؤشر إيجابي يدل على درجة وعي الشباب المستثمر بضرورة احترام دفتر الشروط من جهة، ومن جهة أخرى ابراز النية الحسنة في الاستثمار وخلق الثروة وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني.

**الجدول(3-13)حصيلة استفادة المؤسسات المنشأة في إطارANSEJ من الصفقات العمومية:**

| صاحب المشروع | عدد المشاريع | تكلفة المشروع | مناصب الشغل |
|---|---|---|---|
| مديرية الاشغال العمومية | 02 | 5 625 130.00 | 16 |
| مديرية الموارد المائية | 12 | 22 192 596.53 | 48 |
| محافظة الغابات | 03 | 15 950 450.00 | 60 |
| ديوان الترقية والتسيير العقاري | 11 | 11 965 502.85 | 11 |
| مديرية الادارة المحلية | 02 | 4 860 280.00 | 10 |
| مديرية السكن | 04 | 10 112 747.5 | 9 |
| المجموع | 34 | 70 706 706 .38 | 154 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019

يبين الجدول أعلاه استفادة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت من امتيازات المادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ بـــ 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، وهذا يعتبر مكسب ايجابي بالنسبة للوكالة و أصحاب المشاريع الرائدة.

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت منذ بداية نشاطها الفعلي نهاية السداسي الثاني من سنة 1997 بخلق العديد من المؤسسات المصغرة و بالتالي إحداث العديد من مناصب الشغل.

**المطلب الثالث: دور الوكالة في الحد من ظاهرة البطالة في ولاية تسمسيلت**

فيما يلي سنحاول اعطاء احصائيات عن الملفات التي تم تمويلها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت خلال الفترة الممتدة من 2007 ال غاية 2017 ، و في القطاعات المعتمدة.

**أولا: الملفات الممولة حسب القطاعات.**

**الجدول(3-14) : الملفات الممولة عن كل قطاع من 2007 الى 2017**

| قطاع النشاط | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة والصيد البحري | 00 | 02 | 05 | 10 | 93 | 184 | 154 | 80 | 48 | 25 | 15 | 616 |
| الحرف | 04 | 06 | 11 | 18 | 46 | 92 | 61 | 53 | 34 | 28 | 8 | 361 |
| البناء والاشغال العمومية | 04 | 10 | 26 | 49 | 50 | 114 | 109 | 52 | 28 | 7 | 7 | 456 |
| الصناعة و الصيانة | 05 | 10 | 19 | 15 | 17 | 37 | 17 | 43 | 52 | 24 | 5 | 244 |
| المهن الحرة | 01 | 05 | 09 | 03 | 4 | 10 | 4 | 12 | 5 | 5 | 0 | 58 |
| الخدمات | 15 | 25 | 109 | 105 | 270 | 713 | 177 | 71 | 39 | 21 | 6 | 1551 |
| المجموع | 29 | 58 | 179 | 200 | 480 | 1150 | 522 | 311 | 206 | 110 | 42 | 3286 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت، ماي 2019

الشكل(3-9) الملفات الممولة حسب القطاعات من 2007 الى2017

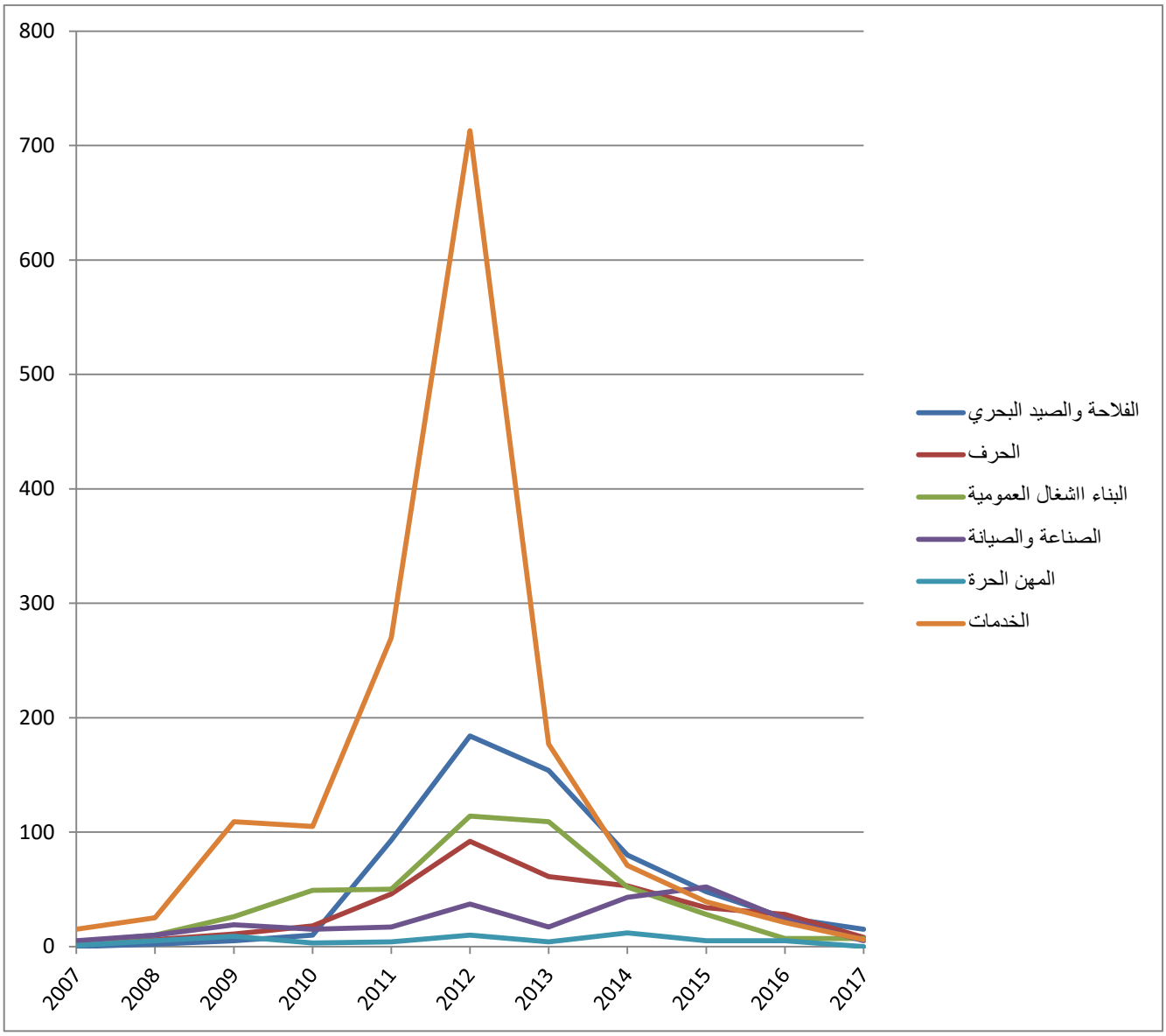


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-9)

من خلال الشكل(3-9) نلاحظ أن عملية تمويل الملفات المودعة سجلت تزايدا ملحوظا منذ سنة 2007 الى غاية سنة 2012 أين يسجل المنحنى أعلى مستوى .بمعنى أن أكبر عدد من الملفات تم تمويله خلال سنة 2012 وهذا بالنسبة لجميع القطاعات المعنية بالتمويل. السبب في ذلك حسب رئيسة المصلحة المختصة والأستاذة المكونة بالوكالة راجع الى التسهيلات التي أعطيت أنذاك بين 2011 و 2012 لمساعدة أكبر عدد من الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة وخلق مناصب شغل.

أما خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2017 فنلاحظ أن المنحنى بدا في النزول، ومعنى ذلك أن عملية التمويل سجلت تراجعا شيئا فشيئا حتى بلغت أدنى مستوياتها، حيث انعدمت تماما بالنسبة لبعض القطاعات كالمهن الحرة مثلا. هذا التراجع في عملية التمويل أرجعه المختصون في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت الى اسباب نذكر منها[1]:

-التغيير الذي حدث في شروط التأهيل حيث أصبح اجباريا على المستثمر إحضار شهادة من التكوين المهني أو شهادة جامعية، على عكس ما كان سابقا (يكفي احضار شهادة عمل أو سجل تجاري).

-تجميد بعض النشاطات التي لوحظ أنها لا تعود بمردود على الاقتصاد الوطني و لا تساهم في خلق مناصب شغل، نذكر على سبيل المثال قطاع النقل.

-التوجه الجديد للوكالة وهو الانتقال من فكرة الكم( la quantité )الى فكرة النوع(la qualité).

كما نلاحظ أيضا من خلال المنحنى البياني أن قطاع الخدمات نال حصة الأسد من التمويل مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يلاقي هذا الأخير اقبالا كبيرا من طرف الشباب. ضف الى ذلك قطاعي الفلاحة والبناء، في حين تبقى القطاعات الأخرى تسجل أرقاما ضئيلة و إقبالا محتشما.

**الجدول (3-15) عدد الملفات الممولة حسب كل قطاع من 2007 الى 2017**

| القطاعات | الفلاحة | الحرف | البناء | الصناعة | المهن الحرة | الخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الملفات الممولة | 616 | 361 | 456 | 244 | 58 | 1551 | 3286 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسمسيلت ماي 2019. بتصرف.

[1] بن عز الدين أمينة، أستاذة مكونة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسمسيلت، أسباب تزايد ثم تراجع عدد الملفات الممولة، مقر الوكالة بتسمسيلت، ماي 2019 ، مقابلة شخصية.

**الشكل(3-10) مجموع عدد الملفات الممولة في كل القطاعات**

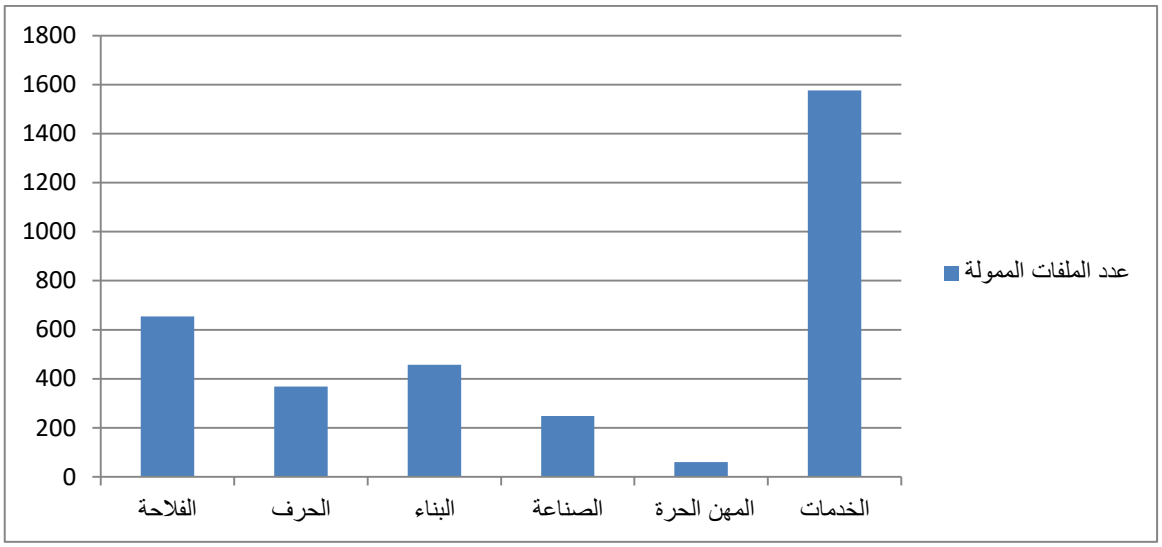


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-8).

يبين الشكل (3-10) ان قطاع الخدمات يبقى القطاع المستقطب بامتياز لاهتمامات الشباب أصحاب المشاريع و الاكثر تمويلا من طرف الوكالة في ولاية تسمسيلت. في حين تسجل كل من الفلاحة، الحرف، البناء و الصناعة اقبالا متفاوتا ولا باس به على العموم إذا أخذنا بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة. يأتي في المرتبة الأخيرة قطاع المهن الحرة بأرقام ضعيفة نسبيا.

**ثانيا: مدى تجاوب الوكالة مع الملفات المقدمة**

**الجدول (3-16) الملفات المودعة والملفات الممولة من 2007 الى 2017**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملفات المودعة | 130 | 145 | 512 | 444 | 3936 | 670 | 547 | 385 | 383 | 238 | 54 |
| الملفات الممولة | 29 | 58 | 179 | 200 | 1150 | 480 | 422 | 311 | 206 | 110 | 42 |
| النسبة المئوية% | 22.30 | 40 | 34.96 | 45.04 | 29.21 | 71.64 | 77.14 | 80.77 | 53.78 | 46.21 | 77.77 |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسمسيلت ماي 2019، بتصرف.

الشكل(3-11): الملفات المودعة و الملفات الممولة من 2007 حتى 2017

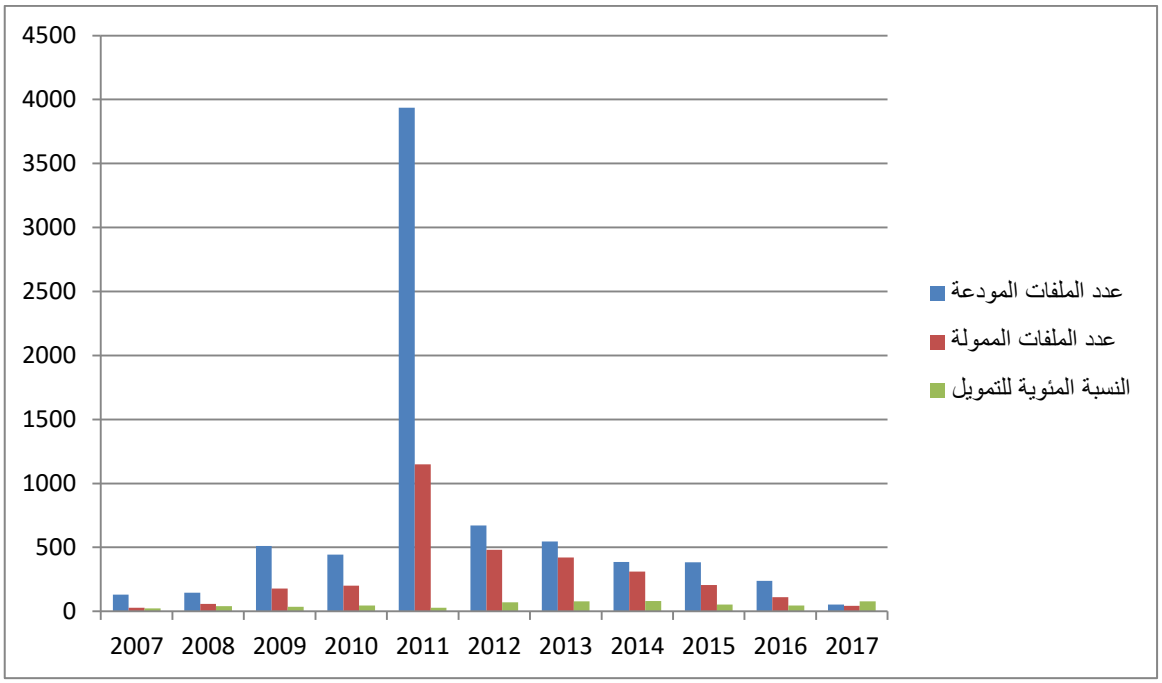


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-11)

يقدم لنا الشكل (3-11) خلاصة جمعنا من خلالها المعطيات الموجودة في الجداول السابقة في المبحث الأول، حيث نلاحظ أن نشاط الوكالة في تطور مستمر من حيث تمويل الملفات المودعة الى غاية سنة 2011 التي تبقى الأوفر حظا من حيث عدد الملفات الممولة، لتأخذ العملية بعد ذلك تراجعا حتى سنة 2017 السنة الاخيرة في دراستنا هذه. الأسباب في ذلك تعود كما سبق وأن أشرنا اليه في المبحث السابق الى تجميد بعض النشاطات ضئيلة أو عديمة المردودية ، ثم توجه هدف الوكالة نحو فكرة النوعية لا فكرة الكمية وذلك اعتبارا من سنة2012/2011[1]. اما اذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة التمويل فنلاحظ أنها متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض و ذلك بطبيعة الحال لأنها تحسب الى عدد الملفات المودعة و استفاء الملفات لشروط التأهيل.

[1] بن عز الدين أمينة، أستاذة مكونة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسمسيلت، أسباب تزايد ثم تراجع عدد الملفات الممولة، مقر الوكالة بتسمسيلت، ماي 2019 ، مقابلة شخصية.

**الجدول(3-17): مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من ظاهرة البطالة في تسمسيلت**

| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد البطالين بالولاية | / | 11122 | 10781 | 12698 | 17973 | 15476 | 16653 | 17362 | 16519 | 17412 | 16441 | 20814 |
| عدد المناصب المحدثة من قبل الوكالة | 87 | 174 | 537 | 1340 | 2295 | 2170 | 1352 | 862 | 512 | 272 | 108 | 231 |
| النسبة المئوية | / | 1.56 | 4.98 | 10.55 | 12.76 | 14.02 | 8.11 | 4.96 | 3.09 | 1.56 | 0.65 | 1.10 |

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تسمسيلت، ماي 2019. بتصرف.

ملاحظة: معطيات سنة 2007 غير متوفرة لدى المصالح المعنية.

**الشكل(3-12): مساهمة الوكالة في الحد من ظاهرة البطالة في تسمسيلت**

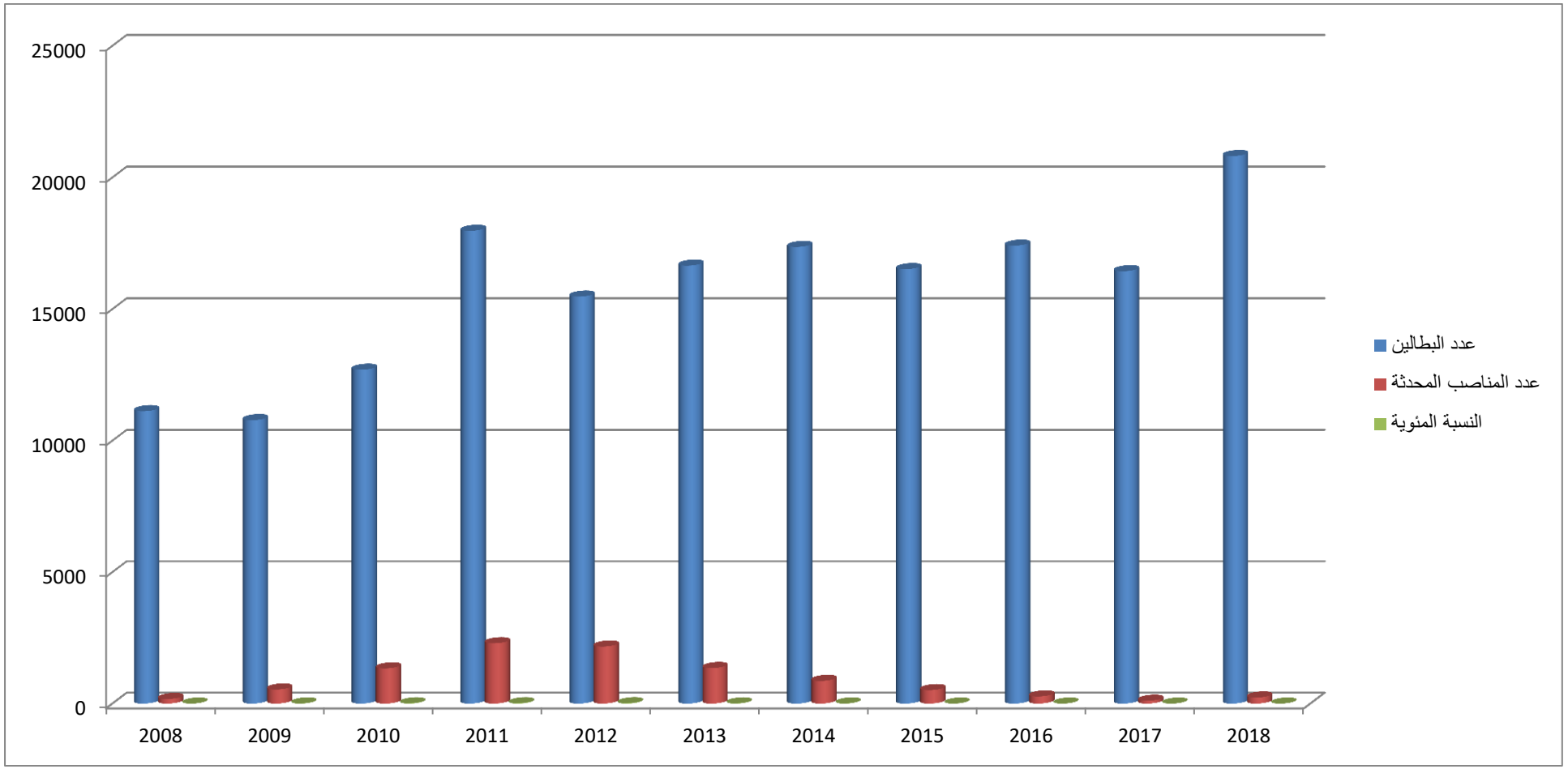


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-12)

من خلال الشكل (3-12) نلاحظ الفرق الشاسع الموجود بين عدد البطالين المتزايد من سنة الى أخرى و عدد المناصب المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تسمسيلت. كما تشير النسب الممثلة في الشكل نفسه، و هي حاصل قسمة عدد المناصب المحدثة على عدد البطالين، الى أن الحصة التي تساهم بها الوكالة في خفض نسبة البطالة ضعيفة جدا حيث لا تكاد في أغلب الأحيان تخطي عتبة ال 4%.

**خلاصة الفصل:**

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين عديد الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في الحد من ظاهرة البطالة.

أما فيما يخص نشاط الوكالة في ولاية تسمسيلت، فإنه من خلال الارقام و المعطيات التي تم الحصول عليها اتضح أنه رغم مساهمة الوكالة في احداث مناصب شغل و خلق عديد المؤسسات الصغيرة، الا أن الهدف الحقيقي الذي انشئت من أجله ألا وهو الحد من ظاهرة البطالة لم يتحقق بعد. كما يمكن القول بناء على المعطيات التي سبق عرضها أنه من المستبعد اذا تمت الديناميكية على هذا الشكل أن تحقق الوكالة الأهداف التي استحدثت من أجلها.

وعليه فلتفعيل دور الوكالة يستحسن إعادة النظر في استراتيجيات تأهيل و تمويل المشاريع وكان من الأجدر ربما أن تعطى الافضلية المطلقة لفئة خريجي الجامعات والمعاهد.

# خاتمة

## الخاتمة:

سبق و أن أشرنا في فصول هذا البحث إلى أن إشكالية التشغيل اصبحت مصدر اهتمام السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في العالم. حيث سجلت بلادنا هذا الاهتمام من بين أولوياتها منذ نهاية التسعينيات، إذ يعد الشباب الفئة الاجتماعية التي تعاني أكثر من مشكلة البطالة و من بينهم حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني. و في هذا الصدد تسعى الجزائر من خلال الاهتمام بالأجهزة المساعدة على تطوير إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحسين دورها في خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة.

من خلال موضوع دراستنا هذه و الذي تناولنا من خلاله أحد الأجهزة المساعدة على انشاء مؤسسات مصغرة الا وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حاولنا تسليط الضوء على الدور الفعلي الذي تلعبه هذه الوكالة التي انشئت سنة 1996 وبدأت نشاطها الفعلي مع نهاية سنة 1997 في ولاية تسمسيلت، في الحد من تنامي ظاهرة البطالة في الولاية و الى أي حد استجابت لحد الآن لطلبات التمويل المودعة لدى مصالحها.

بناء على الدراسة التي قمنا بها سواء في الجانب النظري أو الجانب الميداني، و بناء على المعطيات الرقمية والنظرية التي تحصلنا عليها من مختلف المصالح التي لها علاقة بالتشغيل، خلصنا الى عدة استنتاجات :

-تعتبر البطالة من المشاكل الاساسية التي تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم او النامي على حد سواء.

-في الجزائر، البطالة قائمة و تمتد جذورها الى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت الى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري وذلك لأسباب عديدة منها ما هو اقتصادي و منها ما هو سياسي و كذلك ديموغرافي و منها التنظيمي و الاداري، وكل ذلك أدى الى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد الى سوق العمل رغم عديد السياسات و الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لذلك الغرض.

من جهة أخرى، وللإجابة على الاشكالية التي طرحناها في بداية بحثنا هذا والتي تتمحور حول دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من ظاهرة البطالة فبعد جمع معطيات كمية و أخرى نظرية تبين لنا أن هناك نشاط ملموس فيما يخص الدعم المادي المتمثل في القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع و الراغبين في خلق مؤسسات صغيرة، اضافة الى الدعم المعنوي المتمثل في تكوين و اعلام وتحسيس الشباب حول الفكر المقاولاتي من خلال تنظيم دورات تكوينية، ملتقيات و أيام دراسية مفتوحة على ترقية إحداث المؤسسات المصغرة و تطويرها و كذلك تشجيع روح المبادرة المقاولاتية. حيث من خلال المعلومات التي زودتنا بها الجهات المعنية : نذكر مديرية التشغيل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فإن نسبة كبيرة من الشباب البطال يفضلون العمل المأجور.

اما فيما يخص التساؤلات الفرعية المطروحة في مقدمة هذا البحث، فمن خلال الدراسة الميدانية توصلنا الى أن توجه الشباب بشكل كبير نحو بعض القطاعات دون سواها خلق نوع من التشبع و بالتالي نقص المردودية.

من جهة أخرى نجد أن بعض التعديلات التي تطرأ من حين الى آخر في شروط قبول التمويل جعلت دور الوكالة يتناقص شيئا فشيئا اضافة الى ذلك سوء اختيار بعض الشباب لمشاريعهم التي لا تتناسب و بيئتهم الاقتصادية عجل بالفشل وهو ما أدى الى تحول الشاب البطال من بطال الى بطال مدين. من جانب آخر وبعد تفحص العمل التوعوي الذي تقوم به الوكالة فالأرقام تعبر عن نفسها، فعدد الدورات التكوينية و عدد المستفيدين منها يبرز أن نشاط الوكالة لا زال لم يرقى بعد الى الأهداف المرجوة.

وعليه ورغم ما تقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تسمسيلت من جهد الا ان الواقع يثبت أن دورها في الحد من ظاهرة البطالة يبقى ضئيلا.

**الاقتراحات:**

إن رسم أي سياسة وطنية او محلية للتشغيل ومكافحة البطالة ، لابد لها ان تنجز على أسس محددة لتفسير ظاهرة البطالة والبحث في اسبابها ، وبقدر فهمنا لظاهرة البطالة تكون سياستنا واستراتيجيتنا ملائمة وفعالة للتصدي لهذه الظاهرة و عليه نقترح ما يلي:

- العمل على استمرار تطبيق سياسة الاصلاحات الاقتصادية مع مراعاة أن مشكلة البطالة هي من بين التحديات الكبرى، حيث أن الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري كانت من العوامل الأساسية لنمو البطالة.
- ضرورة تفعيل القوانين و التشريعات المحفزة للاستثمار لا القوانين المعرقلة له.
- ضرورة توفير دليل يساعد المستثمر في اتباع الدراسات الواجب القيام بها على المشروع قبل تنفيذه، مع إلزامية تقديم نتائج الدراسات إلى وكالة ترقية الاستثمار التي تصدر قرارها إما بقيام المشروع أو برفضه.
- توسيع مجال الاستفادة من الدعم لكل القطاعات التي من شأنها تحقيق مردودية مع ضرورة الجدية في دراسة جدوى المشروعات.
- إعطاء أفضلية لخريجي الجامعات و معاهد التكوين نظرا لاكتسابهم رصيد معرفي و مؤهلات تمكنهم من التأقلم السريع مع محيط الاستثمار.

**فتح آفاق الدراسة:**

آليات عمل أجهزة التشغيل و مدى تكييفها مع مستوى كفاءة اليد العاملة المتوفرة.

أسباب فشل عديد المشاريع الممولة في إطار ANSEJ.

# قائمة المصادر و المراجع

**المراجع باللغة العربية**

## 1. الكتب:


1- بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

2- بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.

3- ربحي مصطفى عليان، د.محمد غنيم، أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

4- شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2000.

5- فريد حبوش، منهجية الأبحاث و أسسها العلمية الحديثة، الاشكالية في البحث في العلوم الانسانية، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010.

6- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

7- نزار سعد الدين العيسي، د. ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

8- وجيه محبوب، البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

9- حديث مع عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية، موفم/للنشر، وحدة الرغاية، الجزائر، 1999.


## 2. المذكرات:


1- بلخير رشيدة، دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية في إطار دعم و تشغيل الشباب، مذكرة ماستر، المركز الجامعي تسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، 2014.

2- بوطوب هشام، بارد رجلين الحاج، نجاعة تمويل الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بتسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، 2015.

3- عدة بركاهم، دور دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في تخفيض نسبة البطالة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسمسيلت، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي بتسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، 2013.

4- عكادي رضوان، ظاهرة البطالة في الجزائر، دراسة في الاسباب وسبل معالجتها، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016.

### 3. المجلات:

1- الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر من 1980 الى 2014، جامعة جيجل-الجزائر، العدد 6 ديسمبر 2016.

2- الشاذلي نور الدين، النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej ، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد13،2016.

3- استاذة راشدة عزيرو، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، جامعة ابن خلدون بتيارت، 2011.

### 4. المراسيم والقوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 11 سبتمبر 1996.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، المؤرخ في 10 سبتمبر 2003.

**المراجع بالفرنسية:**

1- Abdelhak Lamiri,Crise de l'économie algérienne causes, mécanismes, et perspectives de redressement, les presses d'Alger, 1999.
2- Nordine Grim , l'économie Algérienne otage de la politique , Casbah éditions, Alger. 2004.

**المواقع الالكترونية:**

1- http://www.algpress.com
2- www.ansej.org.dz.
3- www.ons.dz.
4- https://www.researchgate.net
5- http://radioalgerie.dz

# الملاحق